مجلة
الرابطة الاقتصادية
اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (6) يوليو 2022م

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

شراكة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

أبين..
بين زراعة الموز وشحة المياه

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عدن - اليمن facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد:

- هيئة التحرير 3
- الافتتاحية 4
- من نحن 5
- قواعد النشر في المجلة 6
- الإعلان في المجلة 7
- أخبار الرابطة الاقتصادية 8
- شخصية اقتصادية: لقاء مع صاحب منتجات الفخامة الشيخ رائد النقيب 14
- تحليل أسعار الصرف لشهر يونيو 18
- تطورات اقتصادية:
- مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية بشكل عام ومشاريع الكهرباء بشكل خاص. المهندس. سالم أحمد باحكيم 23
- ضرورات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في اليمن. د. حسين الملعسي 28
- الأمن الغذائي والشراكة المستقبلية. أ. علي صالح عاطف الشرفي 31
- الأمن الغذائي العالمي في ظل الصراعات الداخلية والإقليمية - د. نهى عمر العبد 32
- مشروع قانون القواعد المنظمة لأعمال المجلس القيادي الرئاسي وهيئة التشاور والمصالحة والفريقين القانوني والاقتصادي 35
- ملخص اجتماع مجلس إدارة البنك المركزي اليمني في دورته الخامسة لهذا العام 36
- تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر يونيو 37
- مقالات اقتصادية:
- تحلية مياه البحار بتكنولوجيا الطاقة الشمسية. الباحث. وقاص محمد احمد نعمان 41
- أهمية شراكة مخرجات التعليم الجامعي ومواءمته لاحتياجات سوق العمل وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية. د. مهدي بامرحول 44
- القطاع السمكي. المهندس. عبده علي ناجي 46
- كهف حوق - سقطرى: واجهة سياحة أخرى للاستثمار 50
- أبين ... بين زراعة الموز وشحة المياه 54
- إشكاليات التنمية في اليمن. م. علي سعيد صالح 56
- تجارب تنموية: ماليزيا تنمية تسمو فوق الاختلافات. د. سامي محمد قاسم 60
- إلى من يهمه الأمر: الأسعار ... الأسعار. رئيس التحرير 63

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

أ.د ليبيا عبود باحويرث

فضل علي مبارك

د. حاتم علي باسرده

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

الافتتاحية

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: 2، 3]

أما بعد ،،،

يُصدر هذا العدد ومدينة عدن الجميلة وسائر البلاد تكابد صنوف شتى من المعاناة والحرمان والفقروالحاجة الماسة للغذاء اللازم لحفظ الحياة؛ حيث تلجأ الكثير من الأسر إلى مرامي بقايا الأكل للبحث عن بقايا تسد البطون الخاوية، وترتفع أصوات النساء والأطفال والعجزة تنادي برفع المعاناة وتوفير لقمة لإشباع الأفواه العاوية من الجوع، لقد تراكمت المشاكل على هذه المدينة المحرومة من كل ما يبعث على الأمل في حياة كريمة.

إن الفقر في المدينة واحد من المصائب المتعددة التي تواجه الناس حيث لا يستطيع الناس شراء متطلبات الحياة البشرية من مأكل ومشرب وملبس ما بالكم بالتطبيب والتعليم والترفيه والتي يعتبرها الناس أمنيات، أما الخدمات المتهالكة فحدث ولا حرج، فالناس بلا عمل وإن وجد فأجره لا يُمكن صاحبه للوصول إلى مقر عمله.

إن الفقر في عدن أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام بل هو الافتقار إلى كل مقومات الحياة الإنسانية الكريمة حيث تطور الفقر ليشمل الجوع وسوء التغذية و انحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، ولم يعد الفقر هو الافتقار إلى المأكل والمشرب والملبس، بل إن الفقر قد تحول إلى قهر لأنه قد تحول إلى سياسة مداره.

نسمع الوعود من القريب قبل البعيد بالحلول ونقرأ البيانات ونسمع الخطابات الفارهة من المقرات الفارهة دون أن تتحول من وعود إلى أعمال تسد حاجة الناس فوعود الودائع والإصلاحات والدعم من الجيران المترفين قد تحولت إلى سوط يجلد به الفقراء ليلا ونهارا.

إننا نطالب بإصلاح أحوال الناس بحلول عاجلة تتعدى الوعود إلى فعل على الأرض والبدء بإصلاح الذات قبل انتظار الآخرين بمدنا بحسنات لاتسمن ولا تغني من جوع.

ما الذي حول عدن من واحدة من أغنى الموانئ والمدن إلى أكثرها فقرًا أيها الساسة ألا تعلمون؟

لقد نفذ صبر الناس و انتهى مخزون الأمل لديهم الحذر الحذر.....

وأخيراً أنصح

"تسامحوا مع عدن أيها القادة".

والله المستعان وهو خير معين ،،،

- رئيس التحرير

من نحن؟

أولاً: نبذة عن التأسيس

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين. وبانتظار التأسيس الرسمي للرابطة بعد استكمال العمل مع الجهات الحكومية المعنية.

ثانياً: الرؤية

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

ثالثاً: الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

رابعاً: الأهداف

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية ودولية
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة
- إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،
أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

مؤسسة الر ابطة الاقتصادية

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الاعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها للأعداد القامة، إذ يتم تحويل قيمة الاعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الاهلي اليمني رقم(٩٨٦٠٠)، وفيما يلي توضيح عرض قيمة الاعلانات

مكان الاعلان	الحجم	السعر(ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الاعلان في الصفحة الاولى المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة A4(٢١سم في ٢٩.٧سم)	٦٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الاولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٦٠٠٠٠ ريال
ثانياً: عرض سعري لمدة ٣ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٥٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
ثالثاً: عرض سعري لمدة ٦ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال

د. بثينة السقاف

المسئول المالي للرابطة الاقتصادية

الاجتماع الأول

لمجلس أمناء الرابطة الاقتصادية ولجنة الرقابة

عقدت صباح يوم السبت الموافق 25/6/2022م اجتماع مشترك لمجلس امناء مؤسسة الرابطة الاقتصادية ولجنه الرقابة ، والذي حضره أعضاء مجلس الأمناء وهيئة الرقابة المالية في مؤسسة الرابطة الاقتصادية؛ حيث بدأ الاجتماع بكلمة ترحيبية من الدكتور حسين سعيد الملعسي رئيس مجلس الأمناء رحب من خلالها بأعضاء مجلس الأمناء وهيئة الرقابة المالية، ثم استعرض جدول أعمال الاجتماع والذي بدأ باستعراض فكرة انشاء مجموعة رابطة الاقتصاديين وكيف تم العمل والاجراءات التي تم بموجبها تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية رسميا، ثم قدم تقريراً موجزاً لأهم أنشطة وانجازات الرابطة الاقتصادية خلال الفترة الماضية والتي كان من أبرزها إقامة العديد من الورش والندوات الاقتصادية وإصدار مجلة باسم الرابطة، ثم أوضح كيفية عمل خطة مستقبلية لتنظيم العمل في المستقبل وتحدث في الاجتماع الشيخ ابوبكر باعبيد رئيس الغرفة التجارية والصناعية في عدن عضو المجلس حول أهمية تأسيس الرابطة كمنظمة مهنية مشيداً بما تحقق ومؤكداً على اهمية الاستمرار وتحقيق مزيد من النجاحات ، بعد ذلك تم مناقشة تشكيل هيئات ولجان المؤسسة وتم التوافق على الآتي:

مجلس الأمناء:

د. حسين سعيد الملعسي رئيساً لمجلس الأمناء.

د. سامي محمد مقرراً لمجلس الأمناء.

الهيئة التنفيذية:

رئيس الهيئة . (د. حسين الملعسي)

مدير دائرة الأنشطة. (د. سامي محمد)

مدير الدائرة المالية . (د. بثينة السقاف)

مدير الاعلام والعلاقات العامة. (أ. صالح الجفري)

مدير دائرة البيانات والمعلومات (د. صالح القملي)

لجنة الرقابة:

د. نهال عكبور رئيساً.

د. رجوان عبدالوهاب عضواً.

أ. هلال عبدالله عضواً.

وفي ختام الاجتماع تم مناقشة التقرير المالي للرابطة وغيرها من المواضيع المدرجة في جدول الأعمال .

عقد ورشة نقاشية

في عدن لمناقشة الترتيبات لعقد مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص

عقدت صباح يوم الثلاثاء ٧يونيو ٢٠٢٢م ورشة عمل نقاشية شارك فيها ممثلين عن القطاع العام ممثلا بعدد من القيادات من الوزارات والمصالح الحكومية وممثلين عن القطاع الخاص ومثلهم الشيخ ابوبكر باعبيد رئيس الغرفة التجارية و الصناعية عدن وعدد من رجال الاعمال وممثلي عدد من الشركات الكبرى وممثلين عن مؤسسة الرابطة الاقتصادية.

عن هذه الحلقة النقاشية الهامة تحدث الدكتور حسين الملعسي رئيس الرابطة الإقتصادية الذي أدار الحلقة النقاشية قائلاً:

الحلقة النقاشية كانت هامة وهادفة وعقدت لمناقشة الترتيبات لعقد مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اليمن.

وادرت الحلقة النقاشية و بعد التداول والنقاش الأخوي الجاد بين الحضور من القطاع الخاص والرابطة والقطاع العام تم الاتفاق على الاتي:

اولا : اتفق الحاضرون على عنوان المؤتمر وهو (مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لمعافاة الاقتصاد).

ثانيا : اتفق الحاضرون على اهداف مؤتمر الشراكة وهي كالتالي:

1- حصر الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

2- صياغة رؤية مشتركة لرعاية مصالح القطاع الخاص.

3- تعزيز مشاركة القطاع الخاص ممثلاً بالغرف التجارية في مشاريع القوانين والقرارات ووضع السياسات والبرامج الاقتصادية.

4- تحسين بيئة الاعمال.

كما تم الاتفاق على عناوين اوراق العمل التي ستقدم للمؤتمر وكذا الترتيبات التنظيمية التي تسبق عقد المؤتمر في الجوانب المختلفة ، كما تم الاتفاق على تشكيل فريق مشترك من القطاعين العام والخاص والرابطة الاقتصادية لتنفيذ مخرجات الورشة وبالذات فيما يتصل باعداد اوراق العمل وضمان ملامستها لعنوان واهداف المؤتمر.

AL-SADI
ATG
GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

طبيعي أطيب مذاق

اكتشف كل مميزات
تطبيق القطيبي موبايل

حمل التطبيق
من متجر جوجل

JETZT BEI
Google play

الإدارة العامة - عدن - المنصورة - شارع القطيبي - الرقم المجاني : 8000393

@ alquteibiexchange@gmail.com

www.alqutaibiexchange.com

ALQUTAIBI EXCHANGE CO.

| شخصية اقتصادية

رجل الأعمال المعروف الشيخ/ رائد عبدالله بن عوض النقيب

أجرى اللقاء: د. حسين الملعسي رئيس التحرير

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف رجل الاعمال المعروف الشيخ رائد عبد الله بن عوض النقيب الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات بن عوض النقيب للصناعة والتجارة لتسليط الاضواء على عدد من قضايا الساعة المرتبطة بنشاط القطاع الخاص في مجال النشاط التجاري وفي البدء أقدم شكري وتقديري للأخ النقيب على إتاحة الفرصة للمجلة لأجراء هذا اللقاء الهام.

■ المجلة : في البدء نرجو تسليط الاضواء على البدايات النقيب؟

■ الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى صحبه ومن والاه اما بعد..

أولاً نشكركم على هذا اللقاء الذي نأمل أن يكون مفيداً لجميع قراء مجلتكم الكريمة التي رأينا في اصداراتها السابقة المعلومات القيمة في تفاصيل الاقتصاد اليمني.

وإجابة على سؤالكم فإن مجموعة شركات بن عوض النقيب أسسها الشيخ عوض بن عبدربه النقيب رحمه الله في مديرية يافع وكانت عبارة عن تجارة بسيطة وفيما بعد أخذ الشيخ / عبدالله عوض النقيب حفظه الله على عاتقه تنمية هذه التجارة وتطويرها على أسس حديثة حيث قام بتأسيس مركزها الرئيسي في عدن وعمل على استيراد منتجات من الخارج حظيت على رضى المستهلكين وساهمت في نمو وتوسع الشركة في جميع المحافظات.

■ المجلة : مجموعة بن عوض النقيب لها تواجد كبير في السوق وتحظى بسمعة طيبة هل بالإمكان تسليط الضوء على اهم الانشطة التجارية في السوق المحلية؟

■ النقيب: نعم وبكل سرور سنوضح لكم أهم الأنشطة التجارية لشركة بن عوض النقيب في اليمن وتتمثل بالتالي:

- استيراد المواد الغذائية التي تتميز بجودتها العالية وتوزيعها في السوق اليمني.
- مصنع التعبئة والتغليف في عدن.

يسهم هذا المصنع في تشغيل ايادي عاملة وطنية ولهذا يعتبر رافدا للاقتصاد الوطني والحفاظ على مستوى الجودة لمنتجاتنا

■ المجلة : من المعروف ان مجموعة بن عوض النقيب لها انشطة في عدة دول وهذه خطوة مهمة لتواجد نشاط المجموعة دولياً. ماهي الدول التي تتواجدون بها وما هو الفروق بين النشاط في السوق المحلي والاسواق الخارجية؟

■ النقيب: نعم لدينا تواجد إقليمي وعالمي ولدينا شركات في كل من المملكة

العربية السعودية والامارات وتركيا والهند وباكستان ولدينا خطط للتوسع أكثر في بلدان أخرى خلال السنوات القادمة ان شاء الله. وبالنسبة للفرق بين نشاطنا المحلي والخارجي فالفرق كبير حيث وان الأسواق الخارجية تعتبر أسواق امنة ومستقرة وجاذبة للاستثمار وتقوم الكثير من الدول بتذليل الصعوبات وحل المشكلات لجذب رؤوس الأموال اليها، اما في السوق المحلي فلا يخفى عليكم ما يمر به وطننا الحبيب من ظروف الحرب مما جعله بيئة طاردة للاستثمار ومليء بالصعوبات والتحديات الا اننا مستمرون في نشاطنا ولن نترك بلدنا واهلنا في مثل هذه الظروف سائلين الله عزوجل ان يرفع عنا هذا البلاء وان يجنب بلدنا هذه الحرب التي اهلكت الحرث والنسل.

■ المجلة : في ظروف الحرب تواجه شركات الاستيراد وخاصة الشركات المتخصصة في استيراد المواد الغذائية عدد لا يحصى من المشاكل والمعوقات ، ماهي اهم المشاكل التي تواجهكم عند الاستيراد؟

■ النقيب: مشاكل الاستيراد في هذا الوضع كثيرة أهمها:-

- الارتفاع الباهض باجور الشحن الى اليمن ورفض الكثير من ملاك البواخر الشحن الى اليمن.
- انهيار العملة المحلية وتذبذب سعرها بين الحين والأخر مما يسبب خسائر كبيرة اثناء الانهيارات المفاجئة للعملة والتي تحصل بشكل مستمر.
- تعطيل العمل المصرفي وعدم القدرة على سداد قيمة المواد المشتراه الا بعناء ومشقة كبيرة وعمولات كبيرة ومخاطر عالية كما حصل في بنك بيروت من احتجاز قيمة اعتمادات مستندية منذ سنوات دون ان تقوم الجهات المسؤولة باي إجراءات لحل مثل هذه المشكلة التي شوهت سمعة البلد بالخارج حيث وان الكثير من الموردين أوقفوا التصدير لليمن بسبب حجز أموالهم في لبنان بالإضافة الى المبالغ المحتجزة لشركات وبنوك يمنية .
- مشاكل النقل بين المحافظات وانقطاع كثير من الطرق مما يزيد من مصاريف النقل بالإضافة الى الاتاوات غير القانونية التي يتم استقطاعها على سيارات النقل.

■ المجلة : لتامين حاجة السوق من السلع الاساسية يتطلب من الجهات المختصة تسهيل وتذليل الصعاب التي تواجه المستوردين ما هو الدعم المطلوب تقديمه من اجهزة الدولة للمستوردين؟

■ النقيب: نطالب أجهزة الدولة بالقيام بواجباتها بتذليل الصعوبات امام راس المال المحلي للحفاظ عليه فان الكثير من المستثمرين اليمنيين غادروا البلاد نتيجة المخاطر الكبيرة ومشاكل الاستيراد المذكورة أعلاه. وهذا يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني فهروب راس المال من البلد ليس بالأمر اليسير خصوصا بالوضع الاقتصادي الذي تمر به البلد.

■ المجلة: كلنا نعلم باضطراب سعر صرف العملة الوطنية في السنوات السابقة ولازال فما هي آثاره على شركات الاعمال التجارية المستوردة للمواد الغذائية وعلى شركتكم تحديدا؟

■ النقيب : يؤثر اضطراب العملة بشكل سلبي على التجارة بشكل عام حيث وأننا في بلد يستورد اغلب احتياجاته من الخارج وعليه فان الشراء يتم بالعملة الصعبة (الدولار الأمريكي غالبا) بينما البيع في السوق المحلي يتم بالريال اليمني وبالآجل ايضا وعند انهيار العملة المحلية (الريال اليمني) وارتفاع سعر الصرف بشكل مفاجئ تكون الخسارة على الشركات التجارية كبيرة جدا لان المديونية المتواجدة بالسوق لن تأتي بقيمتها الفعلية عند البيع (أي ان السلعة التي تم بيعها بقيمة تساوي $100 مثلا لن تأتي ب $80 عند تحصيل المديونية).

وبالمقابل عند انخفاض سعر الصرف وتنزيل الأسعار فإننا نضطر الى تعويض العملاء بفارق قيمة البضاعة التي لازالت لديهم في مخازنهم وهذه المبالغ تكون كبيرة جدا مع ان النزول هذا يكون بالغالب مؤقتا لتعود الأسعار كما كانت عليه وتتحمل الشركات التجارية خسائر كبيرة جدا بالإضافة الى خسائر توقيف البيع عند نزول الأسعار من اجل إعادة التسعير وتعويض العملاء وحتى يتضح سعر الصرف في السوق.

من جهة أخرى فانه عند انهيار العملة بشكل مفاجئ فإن الكثير من الشركات التجارية لا تستطيع رفع الأسعار بما يتناسب مع الزيادة بسعر الصرف وذلك لان المجتمع لن يكون قادرا على تحمل كل هذه الارتفاعات في ظل الأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد. كل هذه المشاكل المتعلقة بسعر الصرف أدت الى ضعف القوة الشرائية لكثير من المنتجات بل وتوقف بعضها إضافة الى قلة هوامش الربح نتيجة الاضطراب المستمر مما يؤدي الى خسائر كبيرة للشركات وبدوره أدى الى رحيل بعض الشركات خارج السوق اليمني والبحث عن أسواق اكثر امانا واستقرارا.

وعليه فان اضطراب سعر الصرف يضر المواطن والشركات التجارية على حد سواء.

■ المجلة : نعلم جيداً ان الحرب أثرت بشكل كبير على أمن الطرق ما هي أهم المشاكل التي واجهتموها أنتم في شركة بن عوض النقيب في إيصال المنتجات المواد الغذائية الى كافة المحافظات وكيف عالجتموها؟

■ النقيب: أصبحت اغلب الطرق الرئيسية بين المحافظات مغلقة مما اضطر التجار وملاك سيارات النقل لاستخدام الطرق الفرعية وطرق جبلية وصحراوية والتي تكون غالبا وعرة وغير امنة مما يعرض السيارات والبضائع المحملة عليها للمخاطر اما بالحوادث الناتجة عن وعورة الطرق او التقطعات التي نتعرض لها بشكل مستمر.

ونحن هنا وعبر منبركم الإعلامي ندعو العقلاء واهل الخير ومنظمات المجتمع المدني للتدخل لأجل فتح الطرق وتسهيل حركة النقل والمرور بين المحافظات للتخفيف على هذا الشعب المثقل بالحرب والفقر والجوع.

■ المجلة: كيف ساهمت شركة بن عوض النقيب في توفير الامن الغذائي للبلد منذ بداية الحرب 2015؟

■ النقيب:

نسعى في شركة بن عوض النقيب للحفاظ على مخزون استراتيجي من المواد الغذائية مما يسهم في توفير الامن الغذائي للبلد رغم الصعوبات والمعوقات التي تواجهنا وظروف الحرب التي تمر بها البلاد الا اننا مستمرون بتوفير المواد الغذائية في جميع المحافظات والشركة تساهم في تغطية نسبة كبيرة من احتياج البلد من المواد الغذائية وخصوصا مادة الأرز حيث وان الشركة تعتبر من أكبر مستوردي الأرز في اليمن ومن أكبر مستوردي الأرز البسمتي في العالم.

■ المجلة: تحظى مجموعة بن عوض النقيب بسمعة طيبة في مجال العمل الخيري ، ماهي اهم مجالات العمل الخيري لشركاتكم ؟

■ النقيب: لدينا مؤسسة متخصصة في الاعمال الخيرية باسم مؤسسة النقيب التنموية الخيرية ولها أنشطة مجتمعية وخيرية في عدة مجالات أهمها :-

- المجال التعليمي

والجامعي: وذلك بدعم المؤسسات التعليمية والجامعية وتزويدها ببعض احتياجاتها من معلمين ووسائل تعليمية وسكن للطلاب الجامعيين وغيرها من الانشطة التي تدعمها المؤسسة.

- المجال الصحي: وذلك بدعم المستشفيات والمراكز الصحية والمخيمات الطبية وتوفير احتياجاتها ومساعدة الحالات المرضية المحتاجة للمساعدة للعلاج في الداخل والخارج.

- المجال الإنساني والاغاثي: وذلك برفع المستوى المعيشي للأسر الفقيرة وتدريب ارباب الاسر على مصادر دخل عن طريق البرامج والدورات التدريبية ومساعدة الاسر الفقيرة وتوزيع السلال الغذائية ومواجهة الكوارث كما حصل في جائحة كورونا وكوارث الامطار في محافظة عدن.

- المجال الاجتماعي: وذلك بالمساهمة بشق وصيانة الطرق وحفر الابار ومشاريع المياه وترميم المدارس وغيرها من الاعمال الخيرية للمؤسسة.

في الاخير تتقدم مؤسسة الرابطة الاقتصادية عبر مجلة الرابطة الاقتصادية بالشكر للأخ الشيخ رائد النقيب على اتاحة لنا فرصة هذا اللقاء القيم ونرجو له موفور الصحة والتوفيق في كل ما يصبو اليه.

شركة السراري للتجارة
Alsarari Trading Company

ماتحلى لمة الحبايب
إلا
مع رز روشي

تطورات أسعار صرف الريال اليمني مقابل الدولار والريال السعودي خلال شهر يونيو لعام 2022م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور
د.منى محمد احمد
أ/نصر السناني
أ.صفية منصور الشرمي

■ انطلاقاً من اهمية سعر الصرف وعلاقته بالاستقرار الاقتصادي العام وانعكاسه على مستويات دخول الافراد وبالتالي تأثيره المباشر على معيشة المجتمع تستمر الرابطة الاقتصادية في رصد ومتابعة اسعار الصرف للعملات الجنبية مقابل الريال اليمني وتحليل اتجاهاتها وتحديد العوامل المؤثرة عليها ومن ثم التوقع باتجاهات اسعار الصرف في المستقبل القريب

من بيانات الجدول رقم (1) ادناه نجد ان سعر الصرف لشهر يونيو استمر في الصعود عما كان عليه في نهاية مايو وبلغ متوسط السعر خلال الشهر (287,290)(1087,1102) لعملية البيع والشراء لكل من الريال السعودي والدولار على التوالي فقد ارتفع مجددا ووصل الى ذروته في تاريخ 15 يونيو اذ بلغ 300 و305 ريال يمني مقابل الريال السعودي بعملية الشراء والبيع وبلغ حينها 1137 و1151 ريال يمني مقابل الدولار في عمليتي البيع والشراء. وبمعدل نمو 12.4%

وبقيت في النصف الثاني من الشهر شبه مستقرة إلا انها مازالت اعلى من المتوسط الشهري وهذا مخيب لتوقعات الجميع من التجار والمستهلكين بعد التغييرات الحكومية، وما تعقبها من تفاؤلات من قبل الجميع بتحسين أسعار الصرف، فارتفاع أسعار الصرف ينعكس تماما على أسعار المواد الغذائية الذي أصبحت من الصعب لشريحة كبيره من افراد المجتمع توفيرها. من اهم الاسباب المصاحبة لحركة اسعار الصرف لهذا الشهر هو عدم وصول الوديعة التي وعد بها دول الجوار الداعمة للاقتصاد اليمني والساعية الى استقرار سعر الصرف. كما ويعتبر موسم الحج وعيد الأضحى المبارك عامل مساعد لارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب على العملات الاجنبية لتلبية احتياجات الحجاج وكذلك لتوفير متطلبات السوق المحلية من الأضحية وملابس العيد. خلاف ذلك استمر استقرار أسعار الصرف في محافظة صنعاء على ما هو عليه فلم يتجاوز ال 150 ريال يمني مقابل الريال السعودي في عملية البيع والشراء ولا ال 600 ريال يمني مقابل الدولار في عملية البيع والشراء.

الشكل رقم (١) الموضح لعملية بيع وشراء اسعار صرف الريال اليمني / الدولار لشهر يونيو ٢٠٢٢م

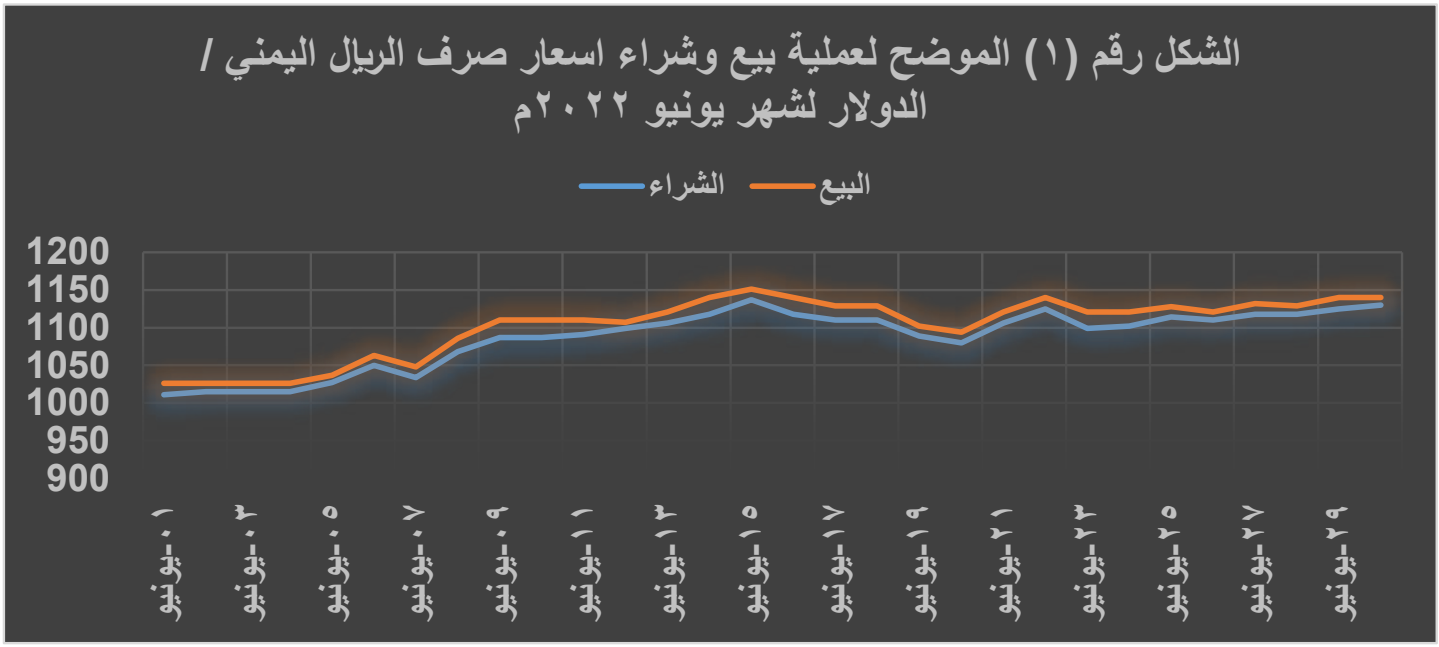

الشكل رقم (٢) الموضح لعملية بيع وشرا اسعار الرصف الريال اليمني / الدولار لشهر يونيو ٢٠٢٢م

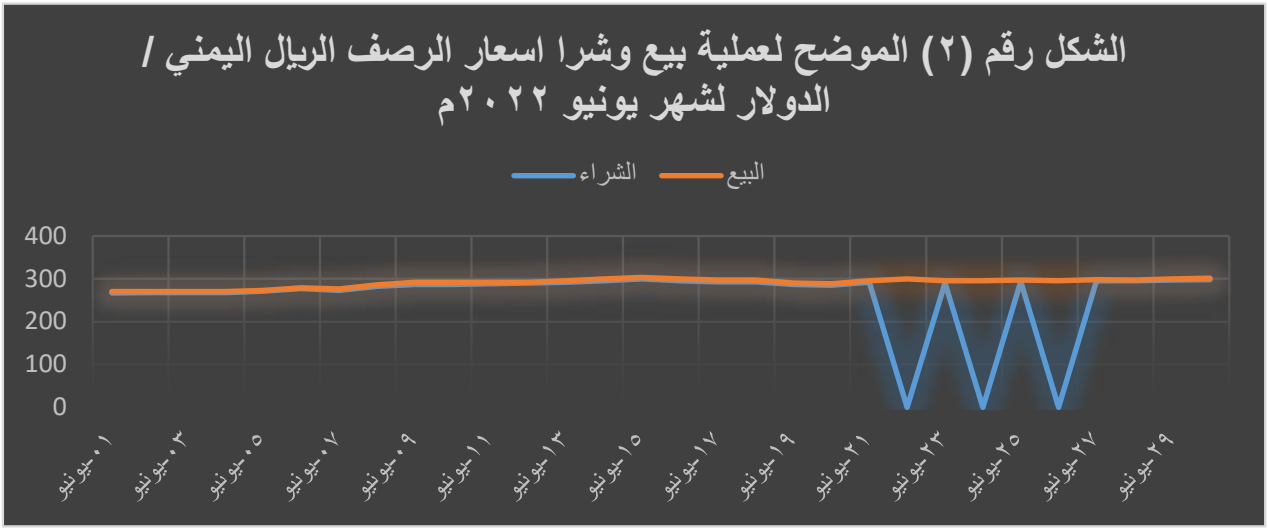

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر يونيو لعام 2022م

البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01 - يونيو	267	270	1011	1026	148.25	148.5	558	560
02 - يونيو	268	270	1015	1026	148.25	148.5	557,50	559,50
03 - يونيو	268	270	1015	1026	148.25	148.5	557,50	559,50
04 -يونيو	268	270	1015	1026	148.1	148.4	557	559
05- يونيو	271	273	1027	1037	148,10	148,40	557	559
06 -يونيو	277	279	1050	1063	148,10	148,40	557,50	559
07 -يونيو	273	276	1034	1048	148,20	148,40	557	559
08 -يونيو	282	286	1068	1086	148,20	148,40	557	559
09 -يونيو	287	292	1087	1110	148,20	148,40	557,50	560
10 -يونيو	287	292	1087	1110	148,20	148,40	557,50	560
11 - يونيو	288	292	1091	1110	148,20	148,40	557,50	560
12 - يونيو	290	292	1099	1107	148,25	148,50	557,50	559,50
13 - يونيو	292	295	1106	1121	148,25	148,50	557,50	559,50
14 - يونيو	295	300	1118	1140	148,30	148,50	558	560
15 - يونيو	300	303	1137	1151	148,25	148,45	558	560
16 - يونيو	295	300	1118	1140	148,25	148,45	558	560
17 - يونيو	293	297	1110	1129	148,20	148,40	557,50	559
18 - يونيو	293	297	1110	1129	148,20	148,40	557,50	559
19 - يونيو	287	290	1089	1102	148.3	148.45	558	559
20 - يونيو	285	288	1080	1094	148.25	148.45	557.5	559
21 - يونيو	292	295	1106	1121	148.25	148.4	557.5	559.5
22 - يونيو	297	300	1125	1140	148.25	148.5	558	559
23 - يونيو	290	295	1099	1121	148.3	148.5	558	559.5
24 - يونيو	290	295	1102	1121	148.3	148.5	558	559.5
25 - يونيو	294	297	1114	1128	148.3	148.5	558	559.5
26 - يونيو	293	295	1110	1121	148.3	148.5	558	559.5
27 - يونيو	295	298	1118	1132	148.3	148.5	558	559.5
28 - يونيو	295	297	1118	1129	148.3	148.5	558	559.5
29 - يونيو	297	300	1125	1140	148.3	148.5	558	559
30 - يونيو	298	301	1130	1140	148.3	148.5	558	559
المصدر	.twitter.com/Boqash							

■ من خلال تتبعنا لأسعار المزاد لوحظ من وجود 4 مزادات أقيمت خلال الشهر وحركتها مرتبطة هي الأخرى بأسعار السوق صعودا وهبوطا وكل المبالغ المسحوبة لم تستطع الحد من عملية التدهور في أسعار الصرف بل انها كانت تتجه بنفس اتجاه اسعار السوق ، فقد سعى جاهدا البنك المركزي بالبحث في سبل متعدده لعملية الاستقرار حيث عقد لقاء مع جمعية الصرافين للارتقاء في العمل المصرفي وعلى ضرورة اشراكهم في نظام المزادات عبر البنوك التجارية والإسلامية في عموم الجمهورية وقد شدد على وجوب التزام الصرافين بمعايير الامتثال لما لذلك من أهمية في حوكمة العمل وتطبيق انظمه مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ولوقف الممارسات التي تقود للمضاربة في سعر الصرف والاضرار باستقرار السوق والتأكيد على ان هناك جهود مبذولة ستسهم في رفع مبالغ المزاد في المستقبل القريب

فقد بلغ اجمالي المزادات المعلن عنها في كل مزاد 30 مليون دولار بإجمالي 120 مليون دولار قبل منها 119 مليون دولار وبلغت السيولة المسحوبة بالريال اليمني نتيجة المزادات الاربعة ((127,917,584,850 ريال

ونجد ان سعر الارساء للمزاد اخذت نفس اتجاه اسعار السوق حيث ارتفعت لنسبة 12% من 997ريال مقابل الدولار في المزاد الاول من الشهر إلى 1118 ريال في المزاد الاخير

وهذا مؤشر على ان عملية بيع المزادات ليس لها تأثير مباشر على تحديد اتجاهات اسعار الصرف او حتى توقيفها عن سعر محدد مرغوب من قبل البنك المركزي

رصد عمليات المزادات لشهر يونيو 2022م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
2022/23	07 يونيو	1031	997	997	30	29	29067584850	97%	100%
2022/24	14 يونيو	1020	1055	1075	30	30	37299275000	116%	87%
2022/25	21 يونيو	1112	1095	1102	30	30	33060000000	136%	73%
2022/26	26 يونيو	1127	1115	1118	30	30	33540000000	117%	86%

المصدر: البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

معك اينما كنت

خدمة Mobile

الذهبي موبايل

GET IT ON Google Play

تطبيق الذهبي موبايل

للشركات والافراد

24/7 365

شركة العروي للصرافة والتحويلات

Alarwy Exchange & Transfers Co.

شركة العروي للصرافة

Alarwy Exchange Company

الإدارة العامة - عدن - الشيخ عثمان - شارع عبدالعزيز

الرقم المجاني : 8002200

02326111 | 02326222 | 02326777 | 02358666 | 02358555

alarwyinfo@gmail.com

www.Alarwy.com

alarwyco@

تطورات اقتصادية

مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية بشكل عام ومشاريع الكهرباء بشكل خاص

اعداد المهندس / سالم احمد باحكيم - استشاري سياسات طاقة كهربائية

■ مقدمة: [1]

اتجهت حكومات دول كثيرة الى إشراك القطاع الخاص في توفير مشاريع الخدمات والتنمية والبنية التحتية. وكان لهذا الاتجاه نتائج جيدة أهمها توفير المشاريع اللازمة والتي كانت الحكومات هي المسئولة عن توفيرها في السابق، وذلك بواسطة القطاع الخاص بدون أي ضغوط على الميزانيات العامة او تأخير في توفير الاحتياجات الضرورية من المشاريع. ويحتاج تنفيذ هذا النوع من المشاريع الى شراكة استراتيجية طويلة الأمد سواء من القطاع العام او من القطاع الخاص. ولأن القطاع العام هو المالك والمسئول عن توفير هذه المشاريع، فإنه يحتاج الى استقطاب وتشجيع وإغراء القطاع الخاص للدخول معه في هذا النوع من المشاريع. إن المبادرات التي تتعلق بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص تبدأ من الحكومة وتنتهي بها، فالحكومة في النهاية هي المسئولة عن توفير الخدمات العامة لمواطنيها، واذا كانت قد أوكلت بعض هذه المهام الى القطاع الخاص لظروف محددة وبشروط معينة، فإن ذلك لا يُعفيها من مسئولية جودة واستمرارية وتوفر هذه الخدمات في الأوقات وبالأشكال المحددة. ومن هنا كانت الحكومة شريكا أساسيا في هذه المشاريع، تُتيح الفرصة، وتوفر المناخ، وتراقب الأداء، وتضمن استقرار الأنظمة وعدالتها.

■ تعريف الشراكة [2-3]

عرف مشروع قانون الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص اليمني الشراكة بين القطاعين بانها " أي شراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص تعهد بموجبها الجهة الإدارية للمستثمرين القيام بمهمة حكومية نيابة عنها من خلال تصميم و تمويل و إنشاء او تمويل او تشغيل او استغلال او إعادة تأهيل المرافق العامة و مشاريع البنية التحتية و اتاحة خدماتها و تحمل الجزء الأكبر من أي مخاطر مالية او فنية او تشغيلية او بيئية فيما يتعلق بتنفيذ مشروع الشراكة و بحسب الإجراءات و الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون و اللائحة و عقد الشراكة و ذلك مقابل الحصول على مزايا او مستحقات مالية او غير مالية"

كما يعرف البنك الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها "عقد طويل الأجل بين جهة خاصة وجهة حكومية لتوفير أصول أو خدمات عامة يتحمل فيها الطرف الخاص مسؤولية كبيرة عن المخاطر وإدارتها و ترتبط أتعابها بالأداء ويتم تصنيف الشراكات بين القطاعين العام والخاص وفقا لثلاثة معايير عامة : نوع الأصول المعنية، و الوظائف المنوطة بالطرف الخاص، و طريقة الدفع للطرف الخاص:

ا. الأصول.-

تضمن العديد من الشراكات بين القطاعين العام و الخاص تمويل الأصول العامة الجديدة و بناءها وإدارتها، وغالبا ما تسمى مشاريع "جديدةً كليا،" و تتضمن بعض الشراكات بين القطاعين العام والخاص نقل المسؤولية عن ترقية وإدارة الأصول الحالية إلى شركة خاصة، و المعروفة باسم مشاريع "معاد تطويرها."، غالبا ما تكون مشاريع الشراكة كبيرة وتتطلب رؤوس أموال ضخمة (مثل الطرق والجسور والمستشفيات و أنظمة المترو ومحطات الطاقة وتحويل النفايات .إلى طاقة و أنظمة المياه والصرف الصحي وغيرها.

2. الوظائف.-

يمكن أن تشمل أيًا مما يلي أو جميع ما يلي: التصميم تصميم المشروع من المفهوم الأولي ومتطلبات المخرجات، أو الإنشاء أو التجديد، أو جمع التمويل، أو تشغيل أحد الأصول أو صيانته وإزالته أو هدمه أو إيقاف

1- محفزات مساهمة القطاع الخاص في مشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص- د. فيصل الفديع
2- سياسات الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص – وزارة المالية ، حكومة دبي
3- مشروع قانون مشاركة القطاع العام و القطاع الخاص لسنة 2014

تشغيله وفي معظم الحالات يتحمل القطاع الخاص مسؤولية التشغيل طويل الأجل للأصل وتقديم الخدمة إما إلى جهة حكومية أو لمستخدمين نهائيين.

8. آلية السداد.- ً بناء على الخدمات التي يقدمها الطرف الخاص، يمكن أن يتم السداد إلى القطاع الخاص إما عن طريق "المستخدم" أو "الحكومة" أو ً مزيجا منهما:

i. الشراكات "القائمة على السداد عن طريق المستفيد". حيث يوفر الطرف الخاص خدمة مباشرة للمستخدمين النهائيين ويحقق إيرادات عن طريق محاسبة المستخدمين النهائيين بشكل مباشر نظير تلك الخدمة، وقد تستكمل هذه الإيرادات بمدفوعات قائمة على الأداء أو مخرجات من الحكومة..

ii. الشراكات "القائمة على السداد عن طريق الحكومة". حيث تمثل الحكومة المصدر الوحيد للإيرادات التي.يقوم بتحصيلها الطرف الخاص ويمكن للمدفوعات أن تعتمد إما على توفر الأصل أو الخدمة.ً وفقا للجودة والمدة المحددتين المتعاقد عليهما (مدفوعات حسب "التوفر") أو تعتمد على المخرجات للخدمات المقدمة المستخدمين وترتبط أتعاب الطرف الخاص بالأداء.

iii. الشراكات "المختلطة"- حيث يتم تحقيق إيرادات "الطرف الخاص" من خلال محاسبة المستخدمين النهائيين مباشرة نظير تقديم خدمة، مع استكمالها بمدفوعات قائمة على الأداء أو مخرجات من الحكومة.

1ما هي الشراكة بين القطاعين العام و الخا ص ؟

■ سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يمكن دمج هذه الخصائص بطرق مختلفة لإنشاء مجموعة واسعة من عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، و يصنف البنك الدولي الشراكة ً بناء على طبيعة ملكية الأصول ومشاركة القطاع الخاص على النحو التالي:

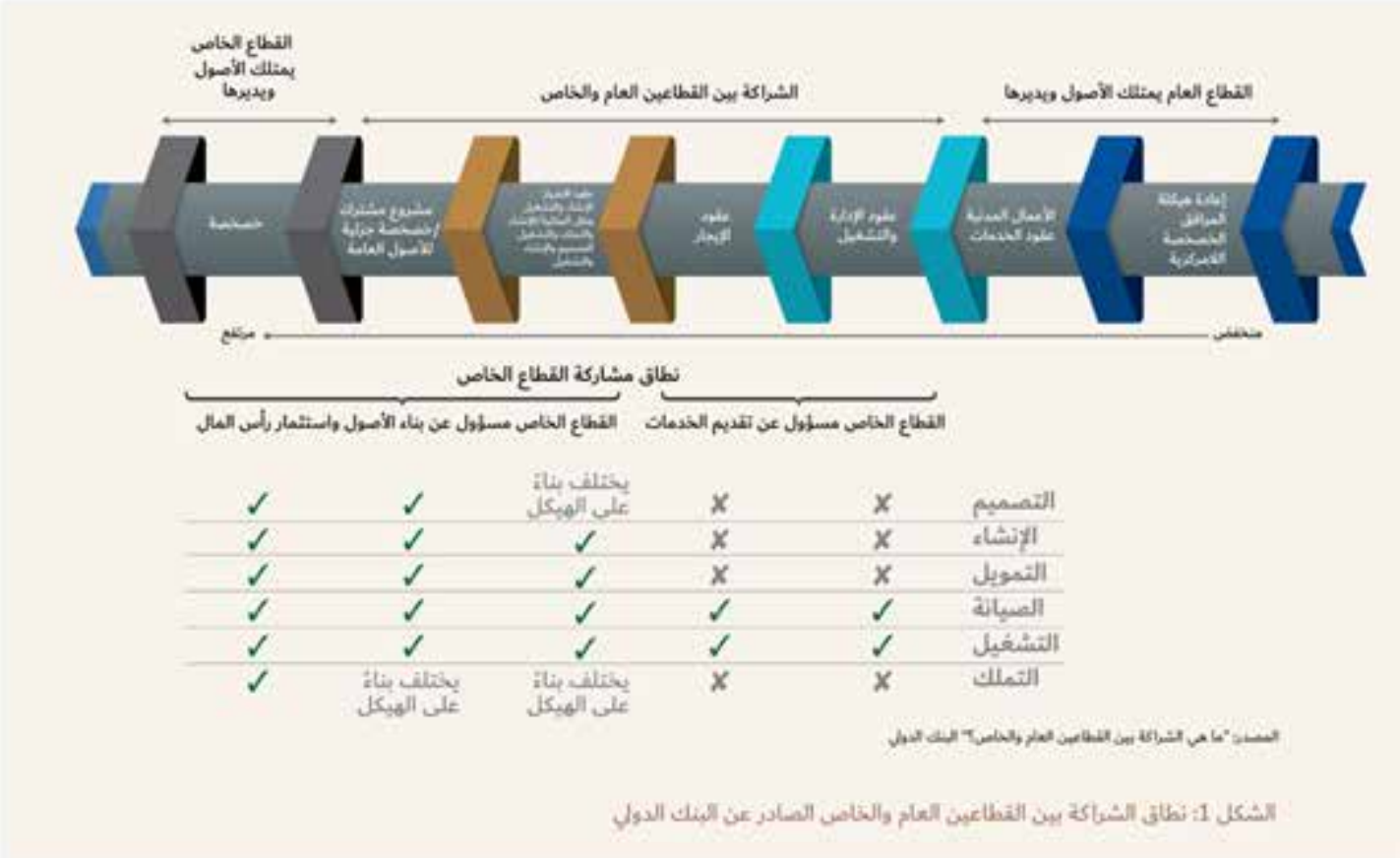

المصدر: "ما هي الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟" البنك الدولي

الشكل 1: نطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص الصادر عن البنك الدولي

3. التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء:

بلغ قطاع الكهرباء في اليمن الى حالة متردية لا يحسد عليها مما يستوجب تدخلا عاجلا لإصلاح قطاع الكهرباء وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في إعادة بنائه.

و فيما يلي توضيح لاهم المؤشرات الموجبة لهذا الإصلاح:

الوضع الفني الحالي لقطاع الكهرباء:

يتكون النظام الكهربائي في اليمن بشكل أساسي من مرفق كهربائي متكامل رأسياً يشمل أنشطة توليد الطاقة ونقلها الى مراكز الاستهلاك و توزيعها ، وهو المؤسسة العامة للكهرباء (PEC).

منذ بداية الحرب الأهلية في عام 2014، أصبحت المؤسسة العامة للكهرباء مجزأة وغير قادرة مالياً على دعم الصيانة والاستثمارات اللازمة لتحسين الأداء.

معظم محطات التوليد الحكومية ان لم يكان جميعها قد تجاوزت عمرها الافتراضي و تم اتخاذ حلول انية لتعزيز المنظومة الكهربائية بالاعتماد على محطات مستأجرة تعمل بوقود الديزل عالي الكلفة مما ضاعف تكاليف الإنتاج و مع ذلك فان العجز يقترب من نحو 50% من الطلب و لازال في تصاعد.

شبكات النقل و التوزيع أصبحت غير قادرة على تصريف الطاقة المتصاعدة مقارنة بسعتها المحدودة و حالتها الرثة مما أدى الى زيادة الفاقد الفني و الغير فني فيها حيث بلغ ذلك نحو 45% من الإنتاج.

الأوضاع المالية:

تعرفة بيع الكهرباء الحالية متدنية جدا و تمثل نحو 10% من تكلفة الإمداد بالكهرباء حاليا، مما يجعل من المستحيل على المؤسسة العامة للكهرباء الاستثمار في معدات جديدة لتطوير محطات التوليد و شبكة النقل والتوزيع. كما إن رفع تعرفة الكهرباء بشكل كبير سيضيف المزيد من المصاعب للشعب اليمني في خضم أزمة إنسانية.

تحسين الأوضاع المالية لمؤسسة الكهرباء مرهون بردم الفجوة بين النفقات و الإيرادات و اهم العوامل المؤثرة على ذلك ما يلي:

- رفع كفاء محطات التوليد و تخفيض تكاليف الإنتاج باستخدام تكنولوجيا احدث و ادخال الطاقة المتجددة ضمن مزيج مصادر الطاقة.
- إعادة تأهيل و تعزيز شبكات النقل و التوزيع لتصريف الطاقة بكفاءة عالية و تقليل الفاقد الفني
- محاربة الربط العشوائي و الاستهلاك الغير مشروع و تقليل الفاقد الغير فني
- تحسين اليات الفوترة و رفع كفاءة التحصيل باستخدام عدادات طاقة متطورة و ذات خاصية الدفع المسبق
- إعادة النظر في تعرفة البيع بما يتواكب مع التكلفة الاقتصادية وتشجيع ترشيد الاستهلاك وبما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية للمواطنين

باستخدام مزيج من مصادر الطاقة الاحفورية الأقل تكلفة كالغاز المصاحب المتوفر محليا و الذي يحرق دون الاستفادة منه ومن الطاقة المتجددة يمكن تخفيض تكاليف الإنتاج الى اقل من نصف التكلفة الحالية. الجدول ادناه يوضح تكاليف الإنتاج بحسب التكنولوجيا و الوقود المستخدم:

تكاليف الإنتاج من مختلف أنواع التكنولوجيا[4]

نوع المحطة	نوع الوقود	قدرة المحطة MW	القيمة الرأسمالية مليون دولار	تكلفة انتاج الكهرباء بدون وقود US$/kwh	تكلفة انتاج الكهرباء شاملة الوقود US$/kwh
HFO engine	HFO	100	125		0.1225
DF engine	NG	100	125		0.0857
CFB	Coal	100	273		0.1056
CCGT	LNG	118	285		0.1328
CCGT	NG	115	209		0.0843
PV solar					50.034

الأوضاع الادارية ومستوى الأداء:

تدنى مستوى أداء الكادر الحالي للمؤسسة خلال السنوات الماضية نتيجة خروج العديد من الكوادر المؤهلة الى المعاش و عدم وجود رقابة على اختيار الكوادر الجديدة. و تشير إحصائية العمالة في مؤسسة كهرباء عدن الى ان الاغلبية الساحقة من العمالة هم من ذوي التأهيل الغير فني الحاصلين على مستوى اعدادي و ما دون و اميين. كما ان نحو نصف العمالة المؤهلة من ذوي المستوى الجامعي و الدبلوم المتوسط و الثانوية تخصصاتهم غير هندسية. و هذا الحال في العاصمة عدن فما بالك بالمناطق الأخرى .و إضافة الي تدني المؤهلات فان تعداد القوى العاملة كبير جدا و يمثل اضعاف ما تتطلبه طبيعة العمل.

الطلب على الطاقة خلال العقد القادم و الاستثمارات اللازمة:

اذا اخذنا بعين الاعتبار الزيادة في الطلب على الطاقة فان ذروة الحمل الكهربائي في اكبر مركزي حمل في المناطق المحررة (عدن وحضرموت) بعد عشر سنوات أي عام 2032م من المتوقع ان تبلغ 1700 ميجاوات اما مع بقية المحافظات ستبلغ الذروة نحو 2100 ميجاوات مما يستوجب قدرة توليد لا تقل عن 2600 ميجاوات. و تبلغ القيمة الرأسمالية لمثل هذه القدرة ما لا يقل عن 4 مليار دولار ولتغطية تكاليف تعزيز شبكة النقل و التوزيع لتتواكب مع هذه القدرة فان اجمالي الاستثمارات المطلوبة للتوليد و شبكة النقل والتوزيع ستبلغ نحو 6 مليار دولار. او بعبارة أخرى فان متوسط الاستثمارات المطلوبة سنويا لتمويل تطوير قطاع الكهرباء سيبلغ نحو 600 مليون دولار للمناطق المحررة فقط. بما ان الطلب على الطاقة في المحافظات الجنوبية يمثل نحو 40% من اجمالي الطلب على مستوى الجمهورية فان التقديرات أعلاه ستتضاعف لتطوير قطاع الكهرباء على مستوى جميع محافظات الجمهورية خلال العقد القادم.

4- دراسة تطوير كهرباء حضرموت 2020 - 2040

4. الأسباب الموجبة لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع الكهرباء:

- الاستفادة من الخبرة الفنية والإدارية للقطاع الخاص وما يتميز به من المعرفة والخبرة في إدارة المشاريع.
- تقليل التكاليف المالية على موازنة المؤسسة خلال كافة مراحل المشروع، مما يساهم في الحد من المخاطر التي تتحملها المؤسسة بتطبيقها الإجراءات العادية المنصوص عليها في قانون المناقصات والمزايدات.
- توزيع المخاطر التي قد تنشأ أثناء تنفيذ العقد بكافة مراحله على طرفي العقد «المؤسسة والمتعاقد معها»، عوضاً عن تحمل المؤسسة لها بالكامل في العقود التقليدية.
- تدريب موظفي المؤسسة على أهم وأحدث الوسائل والنظم الفنية والإدارية والتكنولوجية المتعلقة بالمشاريع والخدمات الكبيرة وإكسابهم الخبرات المتخصصة، نظراً للطبيعة المركبة لهذه الأنواع من العقود وتشابك العلاقات التعاقدية.
- تفرغ الدولة واستغلال مواردها في مشروعات هامة أخرى ومن ثم تحقيق أفضل استثمار وأعلى عائد و أفضل مستوى.
- سرعة تنفيذ المشاريع المقامة بطريق الشراكة ودقتها وكفاءتها.
- تشجيع القطاع الخاص على الدخول في تعاقدات مع المؤسسة في مشروعات كانت حصراً عليها وكان القطاع الخاص يتخوف من المشاركة فيها، ومن ثم الاستفادة من رأس مال القطاع الخاص في خطط التنمية ومختلف مشروعات الطاقة الكهربائية
- إمكانية الحصول على تقنيات متطورة وتكنولوجيا حديثة عادة يتمتع بها القطاع الخاص فيما يتعلق بإنشاء مثل هذه المشاريع.
- خلق فرص عمل جديدة أثناء تنفيذ المشروع وإدارته لسنوات عديدة.
- تقديم خدمة عامة أساسية وسد حاجة المواطن للخدمة الكهربائية.

5. خطوات في طريق الاصلاح:

اهتمت الحكومة اليمنية منذ عام 1998م بضرورة أهمية التغييرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع الكهرباء و تم تكليف الشركة الاستشارية آرثر أندرسن بالقيام بدراسة لتقييم أوضاع قطاع الكهرباء تحت مسمى: "الدراسة التأسيسية والتنظيمية لقطاع الطاقة الكهربائية".

أصدرت الحكومة اليمنية استراتيجية إصلاح قطاع الطاقة في عام 2001 (قرار مجلس الوزراء رقم 112). ومنذ صدور الدراسة والاستراتيجية المعتمدة من قبل الحكومة تم البدء بتنفيذ الإجراءات التالية:

1- صدر قانون الكهرباء رقم 1 لسنة 2009م. و يتكون من 15فصلا و 61 مادة. و تضمن الفصل الخامس منه تنظيم مشاركة القطاع الخاص وإدخال المنافسة في أنشطة الكهرباء.

2- أعدت وزارة الشئون القانونية مشروع قانون مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص لسنة 2014م. يتكون مشروع القانون من 10 فصول و 83 مادة.

"يهدف القانون الى توفير اطار قانوني ينظم العلاقة بين القطاع العام و القطاع الخاص فيما يتعلق بمشاريع الشراكة و خلق بيئة ملائمة للشراكة مع القطاع الخاص في إنشاء وتطوير و تأهيل و تحسين كفاءة تشغيل و إدارة وصيانة المرافق العامة و البنية التحتية وبيع او تقديم الخدمات العامة تقوم على مبادئ الشفافية و العدالة التنافسي و توازن المصالح و توزيع المخاطر و منع الاحتكار".[5]

وللأسف بالرغم من وجود هذه القوانيين واللوائح التنظيمية و التي اعدت وفقا لأفضل الممارسات الدولية (best practice) الا انها واجهت و لازالت تواجه إعاقة لما تحتويه من اليات و احكام تقوم على مبادئ الشفافية و العدالة التنافسي و توازن المصالح و توزيع المخاطر و منع الاحتكار. و الدليل على ذلك التلكؤ المثير للعجب في تنفيذ استراتيجية اصلاح قطاع الكهرباء التي اقرت في عام 2001 (قرار مجلس الوزراء رقم 112) فقد صدر قانون الكهرباء بعد 8 سنوات منذ ذلك التاريخ و اخذ مشروع مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص 13 سنة ليقدم الى مجلس النواب عام 2014 للمصادقة عليه و للأسف لم يتم ذلك حتى الان. ولو لا ضغوط الجهات المانحة الإقليمية و الدولية لما ظهرت هذه القوانين و الدراسات لإصلاح القطاع.

كلما اشتدت الازمة استيقظ ضمير البعض و يتم التذكير بها و المعالجات المناسبة لحلها بين الحين و الاخر ففي مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل في بند التنمية الشاملة الكاملة و المستدامة وردت التوصيات التالية حول قطاع الكهرباء:

1- إصلاح المحطات المعطلة القائمة حالياً وإعادة تأهيلها للعمل.

2- إنشاء محطات توليد كهرباء لتغطية العجز القائم مع إعطاء الأولوية للمناطق الحارة وفتح باب الاستثمار في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية ووضع الأسس الفنية والقانونية لتنظيم هذه العملية بالتنافس العادل بناءً على معايير متفق عليها.

3- تخصيص مبالغ كافية من التزامات المانحين لإقامة محطات تعمل بوقود منخفض الكلفة كالغاز والمصادر الطبيعية والفحم تغطي العجز الراهن وتحل محل جزء من مصادر التوليد الكهربائي الراهن عالي الكلفة، والوصول إلى المناطق التي لم تصلها الكهرباء بعد وبقدرة لا تقل عن 1000 ميجا خلال الخمسة أعوام القادمة.

4- اتخاذ الإجراءات العادلة لحماية خطوط نقل الكهرباء وضمان تحصيل قيمة فواتير الكهرباء من قبل جميع المستهلكين ومن الممتنعين عن الدفع بوجه خاص وتلتزم الدولة بتنفيذ حملة لإلزام كبار المستهلكين المتهربين من سداد قيمة استهلاكهم من الكهرباء.

5- إعادة هيكلة قطاع الكهرباء وفقاً لدراسة

5- المادة 3 من مشروع قانون مشاركة القطاع العام و القطاع الخاص لسنة 2014

مستفيضة تأخذ في الاعتبار الجوانب الفنية والاقتصادية المختلفة بما يحقق الاستقلالية والرقابة الشديدة وتقسيمها كالاتي إلى:

أ. قطاع الإنتاج.

ب. قطاع لنقل الطاقة.

ج. قطاع لتوزيع الطاقة.

د. ويتم عمل قوانين وأسس تنظم العلاقة بين القطاعات المختلفة بحيث لا يحصل أي ازدواجية.

6- تشجيع استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة (الشمسية -طاقة الرياح-الطاقة الجوفية وغيرها) بحيث تكون طاقة احتياطية يتم بواسطتها تخفيف الاعتماد على الوقود التقليدي وتوفير الاعتماداتاللازمة لذلك.

7- سرعة إصدار قانون ينظم التوليد الكهربائي (بنظام IPP independent power producers الانتاج المستقل للطاقة) و إنشاء جهازناظم مستقل لمراقبة منتجي الطاقة، وتحديد الشروط والتعرفة التي تفرضها الشركات المنتجة بما يكفل المصالح المختلفة.

8- إعداد وتطبيق أسس ومعايير للربط الكهربائي للمنازل والمصانع والمنشآت تضمن التوصيلالكهربائي الآمن والمستمر للمستهلكين .

9- تلتزم الدولة بفك الربط الكهربائي بين عدن وصنعاء لما لذلك من ضررعلى كهرباء المحافظات الجنوبية عندما تتم عملية التخريب لأبراج الكهرباء وتلتزم الدولة بتخفيض تسعيرة الكهرباء الحالية وفقاً لدخل المواطن خصوصاً في المناطق الساحلية والحارة مراعاة لمناخ تلك المناطق.

10- تشديد الرقابة على فاقد التيار الكهربائي بحيث يتم خفضه إلى الحدود الدولية المتعارف عليهاومراقبة معايرة العدادات الكهربائية عند فحصها وتركيبها.

11- تشجيع الربط الكهربائي بين اليمن والدول المجاورة وفق دراسة فنية شاملة.

12- تعمل الدولة على توفير حصة كافية من الغاز الطبيعي لاستخدامه لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية.

13- إعادة تأهيل مراكز التدريب التابعة للمؤسسة العامة للكهرباء ووضع برامج لتأهيل العاملين بالمؤسسة والمقاولين وإصدارشهادات مزاولة المهنة لهذه الفئات.

14- العمل الدؤوب على تشجيع المقاولين الكهربائيين المحليين والتأهيل العالي للقيام بأعمال التركيبات والتوريدات على أسس صحيحة وتحت رقابة جادة بغرض القيام بالتنفيذ وفق مواصفات عالمية.

15- تشجيع بيوت الخبرة الاستشارية المحلية في مجالات الدراسات والإشراف على تنفيذ الأعمال ووضع الأسس الصحيحة لتنظيمها وإصدار التراخيص اللازمة لها.

16- سرعة إعداد ودراسة تجدد المخزون النفطي والغاز بحيث تمكن الجهات المعنية من وضع خططها الاستراتيجية على ضوء ذلك وخاصة في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية.

17- تلتزم الدولة بربط المحافظات المتبقية بالشبكة الكهربائية الغازية.

18- تلتزم الدولة بوقف شراء الطاقة الكهربائية المولدة بالديزل عالية الكلفة وإنشاء محطات جديدة تعمل وفق تقنية الطاقة النظيفة.

19- تلتزم الدولة بتنفيذ حملة لإلزام كبار المستهلكين المتهربين من سداد قيمة استهلاكهم من الكهرباء.

20- تلتزم الدولة بإنشاء شبكة محليه للغاز المنزلي في المدن الرئيسية.

21- تعمل الدولة على استراتيجية الطاقة النظيفة والبديلة (الغاز - الرياح - الطاقة الشمسية - الينابيع الساخن)

كما انه في المؤتمر التشاوري في الرياض (29 مارس – 7 ابريل 2022م) تم افرد في مخرجات المحور الاقتصادي والتنموي للمؤتمر التوصيات التالية تحت عنوان (الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وتمكين القطاع الخاص): [6]

- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وإعطائه دور أكبر في برامج التعافي وإعادة الإعمار وقيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إنشاء مجلس أعلى للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وتطوير إطار قانوني لاستثمار القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية في مجال الكهرباء، المطارات، الموانئ والطرق وفق منظومة حوافز غير ضريبية.

- البدء في انشاء قائمة مشاريع وفق الاحتياجات بنظام الـ (PPP) والبدء بالتسويق لدى الجهات الاستثمارية.

- تفعيل الهيئة العامة للاستثمارفي العاصمة المؤقتة عدن وفروعها في المحافظات الأخرى من خلل تفعيل نظام النافذة الواحدة وتفعيل قانون الاستثمار وتقديم تسهيلات.

- إصلاح البيئة الاستثمارية من خلال تعزيز الاستقرار الأمني والسياسي ومعالجة مشكلة الأراضي و توفير الحماية للاستثمار

- تشجيع الاستثمارفي مجال الطاقة المتجددة للأغراض التجارية والصناعية.

- الغاء كافة الرسوم والجبايات الغيرالقانونية التي تفرضها جماعة الحوثي على القطاع الخاص وكل أشكال الابتزاز المالي والتجاري على الأفراد والشركات و التي تذهب إلى جيوب المنتفعين منهم.

- دراسة إمكانية إنشاء مناطق صناعية لجذب الاستثمار الأجنبي على الحدود مع السعودية وعمان.

- تحديث القوانين الخاصة بالاستثمار لتعزيز التنافسية ان الوضع الحالي المتدهور وتراكم المشاكل على مدى ثلاثة عقود يُعزى إلى حد كبيرإلى عدم كفاية السياسات و الأطر التنظيمية و القانونية التي يواجه تطبيقها مقاومة و إعاقة من قبل من ستتضرر مصالحهم كونها تقوم على مبادئ الشفافية و العدالة التنافسي و توازن المصالح و توزيع المخاطرو منع الاحتكار. وكذا يعزى الى غياب الإرادة السياسية و تردد الدولة في تنفيذ ما تقوله ، الأمر الذي أعاق التشغيل الفعال لنظام الطاقة الكهربائية تاريخياً وكذا في ظل الظروف الحالية.

(يا أيها الذين امنولما تقولون ما لا تفعلون. كبرمقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون)

6- المشاورات اليمنية – اليمنية بالرياض (29 مارس- 7 ابريل 2022م)

ضرورات الشراكة
بين القطاع العام والقطاع الخاص في اليمن

د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

في ظل الظروف العصيبة التي يمر بها البلد وخاصة الأزمة الاقتصادية الحادة والحرب ونتائجهما الكارثية على الاقتصاد والمجتمع فقد برزت ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية إعادة الاعمار وإعادة عجلة التنمية على طريق معافاة الاقتصاد من خلال توسيع مجالات نشاط القطاع الخاص بالشراكة مع القطاع العام في إطار من التعاون المبني على تبادل المصالح والمنافع الاقتصادية العامة.

■ مفهوم الشراكة

• التفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص المتعلقة بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية.

• تقوم الشراكة على أساس الالتزام بالأهداف وحرية الاختيار في النشاط الاقتصادي والاستثماري.

• المسؤولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعات الناس.

• مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق درجة عالية من التنافسية.

• أن الشراكة عملية متعددة الأوجه والمقاصد وتكتسب أهمية متزايدة وبالذات في الظروف الصعبة التي تمر بها اليمن وخاصة في الجوانب التمويلية والإدارية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

أهداف الشراكة

• إنشاء البنية التحتية والمرافق العامة الجديدة وإعادة تأهيل السابقة وتشغيلها وصيانتها وإدارتها المشتركة وتطويرها كجزء من مشروع شامل في إطار تنموي يهدف لإعادة الإعمار ومعافاة الاقتصاد.

• تحسين وتطوير تقديم الخدمات العامة وتوفير التمويل اللازم لذلك.

• ضمان تنفيذ مشروعات الشراكة المحقق للقيمة المضافة مقابل المال المستثمر وتحسين جودة الخدمات.

• تحقيق الاستفادة القصوى من الخبرة والمعرفة الحديثة لدى القطاع الخاص في إنشاء وإدارة المشاريع.

• الحد من الفساد المالي والإداري في كل مراحل المشروع.

أسباب الشراكة الآن

• تعاظم الديون السيادية على الحكومة وعجز الموازنة العامة.

• تهالك البنية التحتية في البلد بسبب الحرب وضعف الاستثمار وغياب الصيانة لفترات طويلة.

• غياب الانفاق الاستثماري بسبب شحة الموارد المالية المخصصة للمشاريع التنموية.

• عجز الدولة عن تقديم الخدمات العامة.

• ضعف مؤسسات القطاع العام وتخلفها بسبب الحرب وغيرها.

مبررات الشراكة

• عدم قدرة الحكومة على تحقيق إعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد بمفردها.

• الشراكة تمكن من تنفيذ المشاريع بأقل كلفة وبجودة عالية.

• محدودية الموارد المالية والبشرية والفنية لدى القطاع العام.

• تحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة.

مزايا الشراكة

• تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة في ظروف شحة الموارد وانقسام المؤسسات.

• إعادة تنشيط حركة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط القطاعات الخدمية الضرورية لإعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد.

• توفير التمويل اللازم بالعملة المحلية والأجنبية من خلال الشراكة بين القطاع الخاص المحلي والاجنبي في ظل شحة الموارد من النقد الأجنبي.

• دخول القطاع الخاص للاستثمار في قطاعات جديدة كانت سابقًا حكرًا على القطاع العام يساعد في رفع مستوى التنمية وخلق فرص عمل جديدة للشباب.

• إدخال التكنولوجيا الحديثة في المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص المحلي والأجنبي.

فوائد الشراكة

• توفير التمويل من المصادر الرأسمالية للقطاع الخاص وما يملكه من الخبرة والمعرفة في تنفيذ وإدارة المشاريع وصيانتها.

• تحسين القدرة الإدارية للقطاع العام وتعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة في كيفية إدارة الموارد بفاعلية وكفاءة.

• ايلاء اهتمام أكبر بالجوانب الاقتصادية للمشروعات في كافة مراحلها مثل الفعالية والقيمة المضافة والنمو الاقتصادي المستدام.

• توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بين أطراف الشراكة.

• الشراكة تشجع المنافسة وتحفز على الابتكار بين الشركات الخاصة من إتاحة الفرص لدخول شركات جديدة في المشاريع المشتركة.

ضرورات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في اليمن

• الحاجة التمويلية حيث يعاني اقتصاد البلاد من شحة الموارد المالية بالعملة المحلية الأجنبية.

• الحاجة الملحة لتحسين الأداء المالي والإداري والتنظيمي لتنفيذ المشروعات بجودة وفعالية.

• تحول نشاط الحكومة من تشغيل المشروعات إلى وضع السياسات والأهداف والأولويات ومراقبة مقدمي الخدمات.

• الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص في مجال الخدمات العامة في الفترة الحرجة التي يمر بها القطاع العام.

• تحقيق عائد مجزي على الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المشتركة.

• الضرورة تقتضي تنفيذ المشروعات المشتركة بوقت قصير والحفاظ على الاصول وصيانتها بكفاءة عالية.

• إمكانية إدخال أساليب حديثة على تصميم المشروعات المشتركة وخاصة المشروعات الكبيرة والإدارة الفعالة في التسعير وفعالية الإنتاج والتسويق والجودة.

• إعادة هيكلة اقتصاد البلاد وتحسين بيئة الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية.

• إعادة بناء البنية التشريعية والقانونية لهيكلة حديثة لمؤسسات الشراكة والحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص على أسس قانونية وعادلة وشفافة ومستدامة.

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن – عدن – المنصورة – شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 739056110 +967 770640001 +967 737804455 +967 714508888 +967 711020620 +967 770640005 +967 02-359155 +967 02-356894

info@taibataden.com

فرع يافع Yafea branch

اليمن – يافع – سوق ١٤ أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 773377998 +967 735629227 +967 716154886

فرع سيئون Seiyun branch

اليمن – حضرموت – سيئون – شارع السينما مقابل تيليمن
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CINEMA ST. OPPO. TELEYEMEN
+967 774477988

فرع المكلا Al-Mukalla branch

اليمن – حضرموت – المكلا – فوه – الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - FUWWAH - MAIN ST.
+967 774422991

www.taibataden.com

طيبات
طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT
TaibatAdenTrading

الأمن الغذائي والشراكة المستقبلية

علي صالح عاطف - وكيل وزارة الصناعة والتجارة

تركز التنمية، على أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص، لتحقيق أهدافها المستدامة وتطوير القطاعات الحيوية، وضرورة التركيز على مشروعات البنية التحتية والمشروعات الصناعية.

نسعى إلى توفير سياسات سليمة لبلادنا تدعم الأمن الغذائي عن طريق الشراكة والبحث والعمل المجتمعي، والممارسة المهنية الموجهة للسياسات، إن برنامج الأمن الغذائي هو برنامج يعزز السياسية الاستراتيجية، على مستوى عال من الاعتماد الذاتي للبلد، وتركيزه بوجه خاص على الأمن الغذائي . برنامجه يؤكد على طبيعة متعددة الاختصاصات للأمن الغذائي، وتطبيق السياسات ووجودها ضمن برامج سليمة ومحكمة التنظيم، وهذه أساس مسألة النهوض بالأمن الغذائي في خضم الاضطرابات المتلاحقة في بلادنا، الناجمة عن الآثار المدمرة لانعدام الأمن الغذائي على سبل العيش، والاستقرار السياسي، وصحة الإنسان.

كما أن المرحلة يقود قافلتها قيادة سياسية جديدة بزخم شعبي وسياسي وتأييد إقليمي، داعم ومساند لكل توجهاتها لإصلاح مسار العملية السياسية، والتخلص من شبح والحرب والأزمات التي تأتي متلاحقة ومتدفقة من حزمة العبث الذي يقود خرابها الجماعة الانقلابية الحوثية المارقة، إن الضغوط السكانية المستمرة، تتطلب تكثيف النظم الزراعية، وتكامل الأسواق والحدود البيئية والتغير المناخي، والتحولات الغذائية سريعة التطور، ومن هذا المنظور يجب تجديد الاهتمام ومواصلة الجهود لتحسين الأمن الغذائي، وانتهاج نهج شامل ومتعدد الاختصاصات، في مجال الأمن الغذائي وتفعيل الشراكة الحقيقية التي تركز على الحلول المقترحة بشدة على توسيع نطاق الإنتاج الزراعي، والنظر بجدية إزاء قضايا مهمة بما في ذلك إمكانية الحصول على غذاء الاستدامة البيئية، ذا علاقة بقضايا الصحة الغذائية، والتنمية الاقتصادية.

الأمن الغذائي يتطلب وجود واضعي سياسات ومنفذي برامج متخصصين يتفهمون – أو على الأقل يدركون - العلاقات الترابطية بين الإنتاج الزراعي وسلاسل القيم، التغذية البشرية، التنمية الاقتصادية، وسلوك المستهلكين .

الشراكة بين القطاع العام والخاص هي مهمة وضرورية، لتلبية الاحتياجات وسد فجوة الاختلالات التموينية والتغلب عليها، ومجابهة التحديات المعقدة في مجال الأمن الغذائي .

ننتظر هذه الفرصة الاقتصادية المأمولة، لتسلط الضوء على أنشطة البلاد للتنمية، وعرض النماذج الناجحة لبناء الدولة، وإحداث حالة من التكامل بين القطاعين العام والخاص، لما يمثلان من جناحي طائر يحلق من أجل الارتفاع بمستويات الإنتاج وخلق المزيد من فرص العمل، وهي الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية التي نسعى دوما إلى نهضتها، بحيث أن كلا من القطاعين العام والخاص، له دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بشكل عام، وأهداف الأمن الغذائي بشكل خاص، فيجب على القطاع العام أن يعمل على وضع أطر تشريعية مناسبة، تسمح بدور أكبر للقطاع الخاص في مشروعات كهذه، وإزالة المعوقات الهيكلية أمام هذه المشروعات، وتقليص حجم المخاطر المتعلقة بها، بينما يلعب القطاع الخاص دورا مهما في زيادة حجم التمويل وتوفير الإمكانات المطلوبة لتنفيذ مشروعات التنمية.

الإطار العملي يحدد بوضوح دور كل من القطاعين في العمل التكاملي، ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسن إدارة مشروعات العمل الاقتصادي والتجاري وعدم التراخي في التنفيذ أو التأجيل، ومن الضروري ملاحظة إقدام شركات القطاع الخاص والمستثمرين على الاستثمار أيضا في التكنولوجيات والحلول منخفضة الكربون بما يحقق فوائد متعددة لا تتعلق فقط بالمناخ، ولكنها تنعكس كذلك على أهداف التنمية المستدامة الأخرى..

تمثل الشراكة فرص واعدة بين القطاعين العام والخاص من جهة، والشراكة المثمرة داخل القطاع الخاص من جهة أخرى، ودوررواد التنمية هو تحقيق التواصل بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، والربط بين القطاعين العام والخاص، كذلك الربط بين الشركات والمؤسسات داخل القطاع الخاص، بما يصل بالجهود ومبالغ تمويل العمل إلى الحجم المطلوب.

تشكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص السبيل الوحيد لكثير من الاقتصادات حول العالم ومنها الاقتصاد اليمني، من أجل إعادة تمويل بنى تحتية و إنشائها بغية تطوير الاقتصاد، أهمها خدمات الطاقة الكهربائية ومنظومة الطاقة الشمسية للإنتاج الزراعي وتطوير استثماره في مجال الطاقة الشمسية .. وشبكات الاتصالات المواكبة لتطورات العصر، ومحطات الصرف الصحي والطرق والجسور والمياه، وأهم من ذلك وما يعول عليه ويساعد على تحسن و إنعاش الأمن الغذائي الثروة السمكية والحيوانية، وغيرها الكثير من أعمدة الحياة العصرية لاقتصاد ناجح يحافظ على بيئته، ويقدم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأبنائه، وبالفعل نحن بصدد إنشاء شركات مساهمة محدودة، تعمل على إنتاج الطاقة الكهربائية، تكون دراستها متكاملة، تتضمن إمكانية إنشاء شركات مساهمة محدودة تعمل على إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام جميع مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة، وسيكون للقطاع الخاص المساحة المناسبة، وبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص يعد خطوة هامة باتجاه تحسين الخدمات الأساسية للبلد، وهو ما نتطلع للعمل عليه مع القطاع الخاص، وتنفيذ عمليات المشاريع التنموية وريادتها، وستحظى تلك المشاريع بمساندة و إنشاء شراكات مستدامة وقابلة للاستمرار فيما بين القطاعين العام والخاص في البنية الأساسية وخدمات الطاقة، وتحسين البيئات التنظيمية والمواتية للأعمال، وتعزيز القطاع المالي، وتشجيع نمو مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة مع فتح آفاق التعاون مع مختلف الشركات العالمية العاملة في هذا المجال، ولضمان تنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية وفق أفضل الممارسات ، وعلى غرار هذا الحدث التنموي ندعو إلى مضاعفة جهود الجميع ليمكننا تقديم نماذج للتقدم المحرز الذي يأتي بالتعاون والتكاتف والتقدم والتطور بإذن الله على كافة الصعد والمجالات.

الأمن الغذائي العالمي
في ظل الصراعات الداخلية والاقليمية

د.نهى عمر العبد شرويط - استاذ مساعد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

إن مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الاغذية والزراعة الدولية (الفاو) توفير الغذاء لجميع افراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من اجل حياة صحية ونشطة .

كما ان الأمن الغذائي المطلق يعني انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي .أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما او مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا او جزئيا .

ويتحقق الامن الغذائي عندما يكون لجميع الناس امكانية الوصول المادي والاقتصادي في جميع الأوقات لشراء أو انتاج أو الحصول على استهلاك أغذية كافية ومأمونة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة صحية ونشطة .

واذا ما تحدثنا عن أثر الحرب الروسية الاوكرانية عن الامن الغذائي فإننا نجد انه حتى قبل الحرب الروسية الاوكرانية كان انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم يتزايد حيث تمثل أوكرانيا وروسيا 29% من صادرات القمح العالمية و62% من زيت عباد الشمس، ومن المرجح أن يؤدي هذا الغزو الى تفاقم تضخم أسعار المواد الغذائية في الاسواق الناشئة والاقتصاديات النامية والتأثير على بعض افقر البلدان واكثرها ضعفا .

وبناء على ذلك فقد أثرت التقلبات المتزايدة في أسعار المواد الغذائية منذ 2019م على مدى تكلفة الغذاء فقد تراجعت 70 دولة في تصنيفات المؤشر لهذا العام بسبب ارتفاع التكاليف .

مؤشر GFSI 2021 هو الإصدار العاشر الذي ينشره "إيكونوميست إمباكت" والذي يقوم بتحديث النموذج سنويا لالتقاط التغيرات السنوية في العوامل الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي .

ويأخذ مؤشر الأمن الغذائي (GFSI) بعين الاعتبار قضايا القدرة على التحمل خلال عدة مقاييس ،وهي تكلفة الغذاء وتوافره وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية والقدرة على الصمود في 113 دولة ،مبني على 58 مؤشرا فريدا ليقيس محركات الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

ويوضح مؤشر أن البلدان التي ليس لديها برامج شبكات وأمان غذائية وطنية شاملة وممولة تمويلا جيدا لديها مستويات اعلى من الجوع ،ويتبعون وجبات تفتقر الى البروتين الجيد والمغذيات الدقيقة ،ويكون الوصول الى مياه الشرب محدودة ومن الدول العربية التي كانت الأسواء على المؤشر عالميا وعربيا هي اليمن السودان سوريا.

واذا ما تطرقنا الى الامن الغذائي في اليمن فإننا نجد انه يظل الصراع الدافع الرئيسي الاهم لانعدام الامن الغذائي الحاد وسوء التغذية في اليمن بالإضافة الى ان القيود على الموانئ أدى الى نقص حاد في الوقود وزيادة اخرى في اسعار المواد الغذائية والمواد الاساسية غير الغذائية.

لقد تدهور وضع الامن الغذائي الحاد وسؤ التغذية في اليمن بشكل أكبر في عام 2022م حيث يوجد 17.4 مليون شخص بحاجة الى مساعدات فورية وسيرتفع العدد الى 19 مليون شخص من بداية يونيو الى نهاية العام ،ومصدر القلق الاكبر هو ان 31000 شخص يواجهون مستويات الجوع الشديد الان وسيرتفع الى 161000 خلال الشهر الجاري . بالإضافة الى 2.2 مليون طفل دون سن الخامسة منهم 538000 يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم ومن المتوقع ان تعاني حوالي 1.3 مليون امرأة حامل ومرضعة من سوء التغذية الحاد خلال عام 2022م ،كما ترتفع شدة الخطورة بشكل كبير في فترة التوقع بالنسبة لكل من الامن الغذائي وسوء التغذية

أداء الدول العربية بناء على درجات الامن الغذائي			
الترتيب العالمي		ترتيب الدول على الصعيد العربي	
24	1	قطر	73.6
30	2	الكويت	72.2
35	3	الامارات	71
40	4	عمان	70
43	5	البحرين	68.5
44	6	السعودية	68.1
49	7	الاردن	64.6
54	8	الجزائر	63.9
55	9	تونس	62.7
57	10	المغرب	62.5
62	11	مصر	60.8
106	12	سوريا	37.8
110	13	السودان	37.1
112	14	اليمن	35.7

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات موقع العربية 20، Arabic.cnn.com

الحاد حيث انتقلت 86 مديرية الى مراحل أعلى من مراحل التصنيف المرحلي المتكامل منها 82 مديرية انتقلت من المرحلة الثالثة الى المرحلة الرابعة .

وبالنسبة لانعدام الامن الغذائي الحاد نجد أن 151 مديرية من أصل 333 مديرية (45%) تم تصنيفهم حاليا في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل (مرحلة الطوارئ) لتشكل رقما صاعقا وصل الى 5.6 مليون شخص في نفس المرحلة وهذا سيزيد الى 233 مديرية (70%) من المديريات في مرحلة التوقع لتشكل 7.1 مليون (زيادة 1.6 مليون)من بداية الشهر الجاري (شهر يونيو).

أما بالنسبة الى وضع سوء التغذية الحاد فمن أصل 43 منطقة (333) مديرية تم تحليلها تم تصنيف 40 مديرية (12%) في المرحلة الحرجة (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل) و199(60%) في المرحلة الخطيرة (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل) مع 94 مديرية (28%) متبقية في مرحلة الانذار (المرحلة الثانية من التصنيف المرحلي المتكامل) وفي مرحلة التوقع كما هو الحال في انعدام الامن الغذائي فهناك زيادة في شدة الخطورة تتمثل في 72 مديرية ستنتقل من مرحلة الخطر الى المرحلة الحرجة مشكلة 108 مديرية (32%) و66 مديرية ستنتقل من مرحلة الانذار الى مرحلة الخطر مشكلة 193 مديرية (58%) وما يثير القلق هو التصنيف المتوقع لمديريتين في حجة (عبس وحيران) بحيث صنفت في المرحلة الحرجة للغاية (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل) ب

حلول هذا الشهر شهر يونيو.

وما بين يونيو وديسمبر 2022م سيرتفع عدد الاشخاص في اليمن الذين من المرجح ان يواجهوا مستويات عالية من انعدام الامن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة أو أعلى من التصنيف المرحلي المتكامل) بحوالي 1.6 مليون ليصلو الى 19 مليون (60% من اجمالي السكان) من هؤلاء يتوقع ان يصنف 11.7 مليون شخص في مرحلة الازمة و7.1 في مرحلة الطوارئ .

و انطلاقا من كل التوقعات فإنه ينبغي على الاطراف المشاركة انهاء الحرب والعمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي ووقف العنف المسلح فورا لحماية ارواح اليمنين وسبل معيشتهم يجب على جميع أصحاب المصلحة رفع القيود المفروضة على استيراد وحركة السلع التي تشتد الحاجة اليها مما قد يؤدي الى انخفاض الاسعار. وهناك حاجة ماسة أخرى للسماح بتدفق المساعدات الانسانية والواردات التجارية بدون عراقيل والتي تخدم الاحتياجات الرئيسية الى وداخل البلد.

البنك الأهلي اليمني

National Bank Of Yemen

الخبـرة والثقـة Trust & Experience

بنك مملوك للدولة 100%

وضوح في الرؤية
تميز في الأداء
إشراقة جديدة

تصميم دائرة تكنولوجيا المعلومات

هاتف :
+967 -2- 253753/252403
فاكس:
+967 -2- 255004
البريد الإلكتروني:
nby.ho@y.net.ye

لمزيد من المعلومات زوروا موقعنا
http://www.nbyemen.com

مشروع قانون

القواعد المنظمة لأعمال مجلس القيادة الرئاسي وهيئة التشاور والمصالحة والفريقين القانوني والاقتصادي

■ الفريق الاقتصادي

مادة (48): الفريق الاقتصادي هو هيئة اقتصادية استشارية تشكلت بموجب إعلان نقل السلطة لمساعدة مجلس القيادة الرئاسي والحكومة والبنك المركزي في إعداد خطط وبرامج الإصلاح المالي والنقدي والاقتصادي ويتكون من رئيس وعدد من الأعضاء ويتولى المهام التالية:

1- دراسة الأوضاع المالية والنقدية والاقتصادية وتقديم النصح والمشورة للحكومة والبنك المركزي بالإصلاحات العاجلة في المجالات الاقتصادية والتنموية والمالية والنقدية.

2- العمل على تعزيز الفعالية والشفافية والنزاهة في الأجهزة الحكومية.

3- دراسة الفرص والتحديات الاقتصادية والعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة.

4- رسم الخطط اللازمة للتنمية الاقتصادية وطرح الحلول التحفيزية للنمو الاقتصادي.

5- إعداد الخطط والبرامج لزيادة إيرادات الدولة وتنويع مصادرها وضبط ورفع كفاءة تحصيلها وترشيد الانفاق في كافة مؤسسات الدولة.

6- دراسة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتقديم مقترحات بشأنها بما يعزز دور الدولة في مكافحة الفساد بكافة اشكاله وصورة.

7- مساعدة الحكومة ومجلس إدارة البنك المركزي وممثلي القطاع الخاص المرشحين من الغرف التجارية والصناعية في اعداد مشروع برنامج شامل للإصلاح المالي والنقدي والاقتصادي وعرضه على مجلس القيادة الرئاسي.

8- اجراء الدراسات والبحوث التي يطلب مجلس الرئاسة اجراءها في الموضوعات الاقتصادية والمالية العامة للدولة.

9- ابداء الراي في المواضيع التي يطلبها مجلس القيادة الرئاسي.

10- العمل على استعادة ثقة المانحين والمقرضين واجراء الدراسات لتهيئة الظروف المناسبة لاستيعاب القروض والمنح والمساعدات.

مادة (49): يضع الفريق خططه وبرامجه ويقرها.

مادة (50): يضع الفريق لائحة عمله بالتنسيق مع الفريق القانوني وتحدد اختصاصات الرئيس ونائبه والمقرر.

مادة (51): يجوز للفريق تشكيل لجان من بين أعضائه تختص كل منها بجانب من جوانب الإصلاح المالي والنقدي والاقتصادي.

مادة (52): على الجهات المعنية توفير البيانات والمعلومات التي يطلبها الفريق واطلاعه على كافة الوثائق والسجلات التي تقتضيها طبيعة عمله.

مادة (53): يعمل الفريق بالتنسيق مع الجهات المعنية دون التدخل في اعمالها وصلاحياتها الدستورية والقانونية.

مادة (54): لرئيس مجلس القيادة الرئاسي تعيين من يراه من الكفاءات الوطنية لعضوية الفريق عند الحاجة.

مادة (55): في حالة اعتذار أي عضو من أعضاء الفريق يعين رئيس القيادة الرئاسي عضوا بديلا عنه، وفي حال اعتذار رئيس الفريق ينتخب الأعضاء رئيسا من بينهم خلال مدة لا تتجاوز (15) يوما، ولرئيس مجلس القيادة الرئاسي تعيين من يراه رئيسا للفريق في حال تعذر الانتخاب.

ملخص اجتماع

مجلس إدارة البنك المركزي اليمني في دورته الخامسة لهذا العام

بدأت صباح اليوم الموافق 14 يونيو 2022م بمبنى البنك المركزي اليمني بعدن، اجتماعات مجلس الإدارة في دورته الخامسة برئاسة محافظ البنك وحضور نائب المحافظ وبقية أعضاء المجلس لمناقشة جملة من القضايا والتطورات المدرجة في جدول أعماله، ومنها نتائج المباحثات الأخيرة مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية بشأن الاتفاق على آليات تحويل واستخدام الدعم المعلن للبنك المركزي اليمني لضمان الاستخدام الأمثل لذلك الدعم.. ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بما في ذلك استقرار أسعار صرف العملة الوطنية، وأسعار السلع، وتحقيق الاستدامة المالية.

وفي هذا الصدد ثمن مجلس الإدارة الدعم الدائم للأشقاء في المملكة العربية السعودية بما في ذلك تحويل القسط الأخير من الوديعة السابقة والتي تستخدم في تمويل عمليات المزاد الأسبوعي لتوفير جزء من الأساسيات والحاجيات الملحة للشعب اليمني وتسهم في تحقيق الاستقرار النسبي في أسعار الصرف ومنه استقرار أسعار السلع الأساسية.

كما تم استعراض نتائج المباحثات الأخيرة مع بعثة صندوق النقد والبنك الدوليين، والاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الأمريكية وهيئة التنمية البريطانية ومنظمة الاقتصاد والتعاون الدولي، وغيرها من المنظمات المالية وهيئات التنمية الداعمة. لليمن حيث تم بحث مجالات الدعم الفني المقدم للبنك المركزي و آفاق تطوره المستقبلي لتعزيز القدرات والبناء المؤسسي بما يمكنه من مواجهة التحديات القائمة والمتوقعة.

كما تم استعراض العديد من التقارير والدراسات المتعلقة بنشاط البنك والتطورات الاقتصادية في البلد ومنها تحليل وتقييم نتائج المزاد الأسبوعي لبيع العملات الأجنبية على ضوء النتائج المستخلصة خلال الفترة الماضية.. وبعد نقاش مستفيض أقر المجلس استمرار عمليات المزاد بمبلغ أسبوعي ثلاثون مليون دولار أمريكي على أن يرفع سقف المشاركة للبنوك الى 30% بدلاً من 25% لكل بنك من مبلغ المزاد وإزالة القيود عن قائمة السلع المؤهلة للتمويل بحيث تتاح المشاركة في المزاد لكل السلع. وعدم تقييدها بسلع محدده تحقيقاً للمنافسة الكاملة وعملاً لمبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، على أن يعاد تقييم التجربة بعد تنفيذ العديد من المزادات و اتخاذ القرارات التصحيحية على ضوء النتائج المحققة.

هذا وسيواصل المجلس اجتماعاته خلال الأيام القادمة لاستكمال مناقشة ما تبقى من مواضيع مدرجة في جدول أعماله.

تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

اعداد وتحليل: د/ بثينة عبدالله اسماعيل السقاف
رصد ميداني: محمد أبوبكر سالم
رسومات بيانية: انصاف عباد الظنبري

■ قام فريق الرصد الرابطة الاقتصادية الراصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن منذ شهر ديسمبر من العام الماضي، يُلاحظ من خلال الرصد والنزول الميداني لأعضاء الفريق أنَّ هناك ارتفاعاً في متوسط أسعار معظم السلع بشكل عام لكل الأصناف في السوق مقارنة لنفس الفترة لشهر أبريل الماضي، ويعزى هذا الارتفاع إلى تدهور سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي من 1015 في الاسبوع الأول 1130 ريال في الأسبوع الرابع بزيادة مقدارها 2 ٪ تقريباً.

■ المتغيرات في متوسط أسعار السلع الأساسية لشهر يونيو 2022م

عند مقارنة متوسط أسعار شهر يونيو مقارنة بمتوسط أسعار الشهر الماضي (مايو)، يلاحظ ارتفاع متوسط سعر القمح الامريكي وزن 50 كغم حيث سجل ارتفاعاً بنسبة (2%)، كما انخفض متوسط سعر الدقيق السنابل 50 كغم بنسبة (9%) عما كان عليه في مايو، أما في أرز الفخامة 40 كغم فقد ارتفع بنسبة بسيطة جدا تقدر بـ(0.3%) كما ارتفع متوسط سعر سكر السعيد 50 كغم بنسبة (10%) ، أما الزيوت عبوة 20 لتراً (بيت الكرم) فقد ارتفع بنسبة (8%) مقارنة بشهر ابريل الماضي، بينما متوسط سعر حليب الاطفال عبوة 400 جرام (بيبلاك) سجل استقراراً نسبياً طيلة شهر يونيو.

الرسم البياني

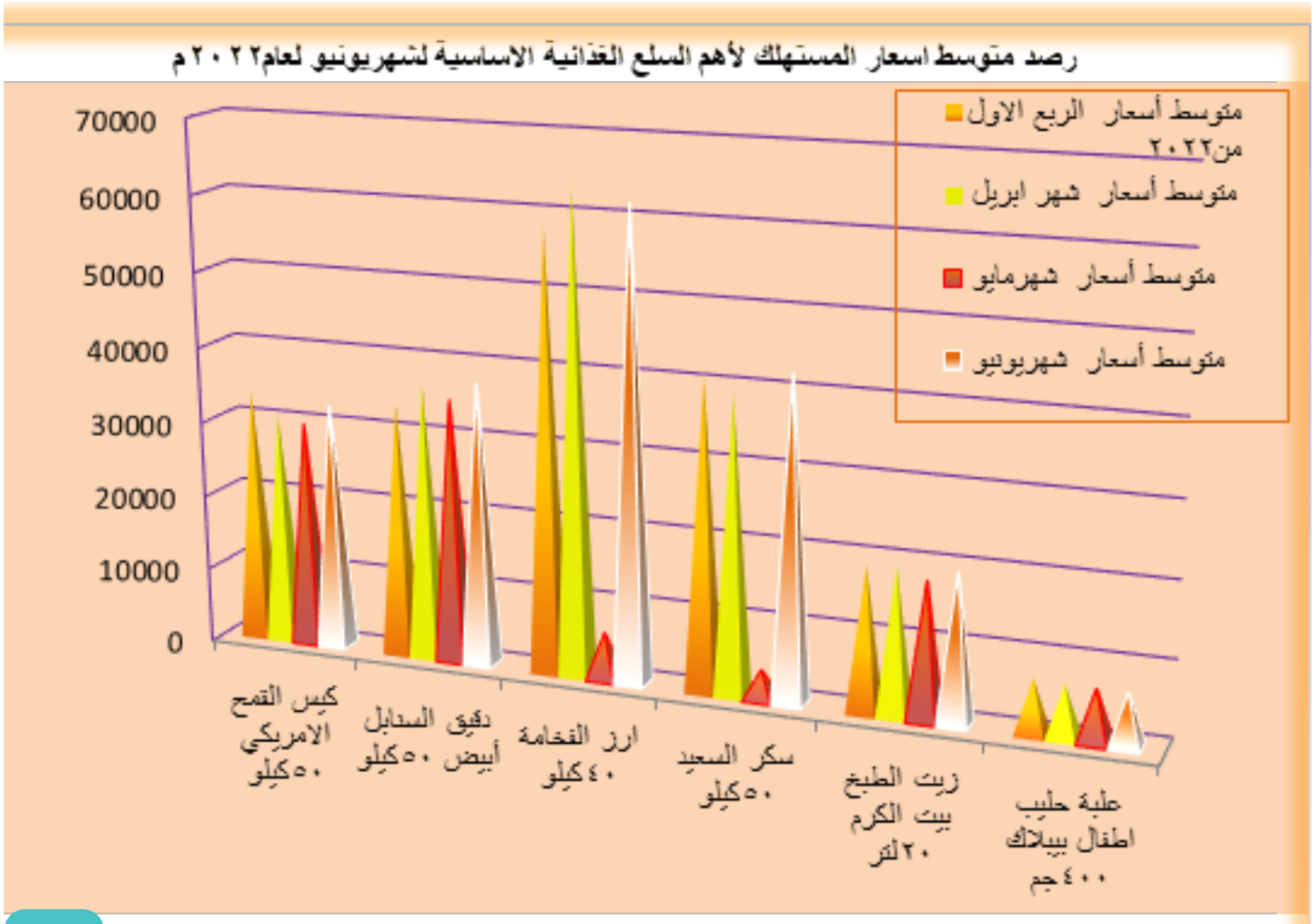

متوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن لشهر يونيو 2022								
رقم	الصنف/ السلع	متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م ريال يمني	متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م الدولار	متوسط أسعار الربع الاول من 2022م ريال يمني	متوسط أسعار الربع الاول من 2022م الدولار	متوسط أسعار شهر مايو 2022م ريال يمني	متوسط أسعار شهر مايو 2022م دولار	متوسط أسعار شهر يونيو 2022م ريال يمني	متوسط أسعار شهر يونيو 2022م دولار
	أولا: السلع الاساسية								
1	كيس القمح الامريكي 50كيلو	31000	23.52	33708	25	30000	32.1	32750	29
2	دقيق السنابل ابيض 50 كيلو	38750	36.63	33791	28.5	35000	35.1	37500	35
3	أرز الفخامة 40 كيلو	67000	51.38	58400	43.4	6225	62.1	62000	54
3	سكر السعيد 50 كيلو	48225	33.46	41016	35	3850	38.9	42500	36
4	زيت الطبخ بيت الكرم 20 لتر	38050	27.51	19043	16	18125	18.1	19625	18
5	حليب الاطفال بيبلاك 400 جم	7500	5.64	7176	5.77	6900	6.8	6900	6
	ثانيا: سلع مكملة								
6	الحليب المجفف دانو2.5 كجم	18000	14.15	16666	14.24	16000	16.5	17300	15
7	شاي الكبوس (1) كجم	8250	6.35	6995	6	6500	6.4	6625	6
8	الفاصوليا الحمراء (1) كجم	1350	2.47	2591	2.17	2400	2.3	2400	2
9	الفاصوليا البيضاء(1) كجم	2537.5	1.93	1553	1.3	1400	1.3	1400	1.2
10	العدس الاصفر(1) كجم	2650	2.04	2110	1.72	2000	2	2000	2
11	كرتون معجون الطماطم المدهش	5300	3.15	4273	3.5	4200	4.3	3900	4
12	مكرونة المائدة(400جرام)	790	0.61	696	0.53	590	0.6	590	0.6
	ثالثا: الفواكه والخضروات								
13	التفاح(1) كجم	3250	2.48	2642	2.21	2800	2.7	2800	2
14	البرتقال(1) كجم	2500	2.09	2041	1.64	2500	2.6	2500	2.2
15	الموز(1) كجم	1.38	0.46	571	0.47	575	0.5	675	0.5
16	التمور(1) كجم	2000	1.56	2000	1.82	2000	2	2000	2
17	البطاطس(1) كجم	650	0.48	578	0.52	950	0.91	750	0.8
18	البصل الجاف(1) كجم	750	0.57	470	0.46	900	0.9	575	06.
19	الباذنجان(1) كجم	800	0.62	681	0.46	800	0.9	1000	0.7
20	الطماطم(1) كجم	1175	0.85	670	0.62	850	0.8	1225	0.6
21	الباميا(1) كجم	1950	1.53	2475	2.22	2000	2	2000	2
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها								
22	لحم الغنم(1) كجم	8000	6.29	8000	6.35	8000	7.9	12000	8
23	الدجاج الحي(1) كجم	5000	3.92	5000	4.57	5000	5	5375	5
24	الدجاج المجمد(1) كجم	4500	2.66	3400	3	4700	4.9	4700	5
25	طبق البيض(1) كجم	3475	2.68	3030	3.3	2600	2.4	3850	2.1
	سادسا: الأسماك								
26	الثمد(1) كجم	6500	4.90	6764	5.35	6000	5.5	6250	5.5
27	الديرك(1) كجم	10000	8.32	12666	9.81	12000	11	11500	11
28	السخلة(1) كجم	12000	8.90	11200	10.23	13000	12	10500	11
- يتم الرصد كل يوم سبت من كل أسبوع - فريق رصد أسعار السلع- الرابطة الاقتصادية									

■ التغيرات في أسعار السلع المكملة

أما بالنسبة للسلع المكملة فمتوسط سعر الحليب المجفف دانو عبوة(2.5) كغم ارتفع بنسبة (8%) عن شهر مايو، يستمر شاي الكبوس ارتفع بنسبة (1.9%) ، بينما يشهد متوسط الكيلو جرام من الفاصوليا الحمراء و الفاصوليا البيضاء والعدس الاصفر استقراراً في الأسعار، أما متوسط أسعار معجون الطماطم (المدهش) سجل انخفاضاً بنسبة (7%)، ومكرونة المائدة سجل استقرار في متوسط السعر.

الرسم البياني

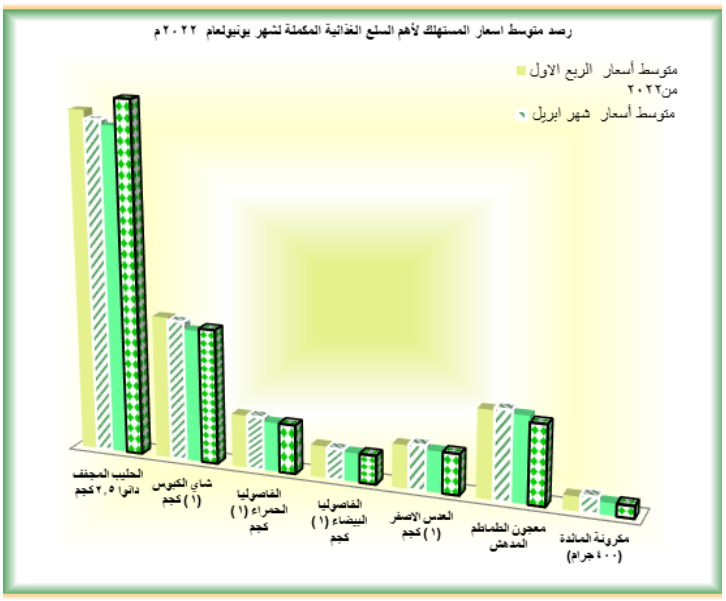

■ التغيرات في أسعار اللحوم ومشتقاتها والأسماك:

في أسعار اللحوم في الملاحم للحم الغنم البلدي فقد سجل متوسط سعر (12000) ريال ارتفع متوسط سعر الدجاج المجمد بنسبة (7.5%)، بينما ظل متوسط سعر كيلو الدجاج الحي مستقراً، أما متوسط سعر طبق البيض ارتفع بنسبة (48%) من سعره، أما أسعار الاسماك المرصودة فمتوسط سعر سمك (الديرك) سجل ارتفاعاً بنسبة (4%) من سعره، وكذلك ارتفع متوسط سعر السمك نوع (السخلة) ارتفع بنسبة (19%) مقارنة بشهر مايو والذي سجل ارتفاعاً بنسبة (9%) مقارنة بشهر أبريل، أما الثمد ارتفع متوسط السعر بنسبة (4%) .

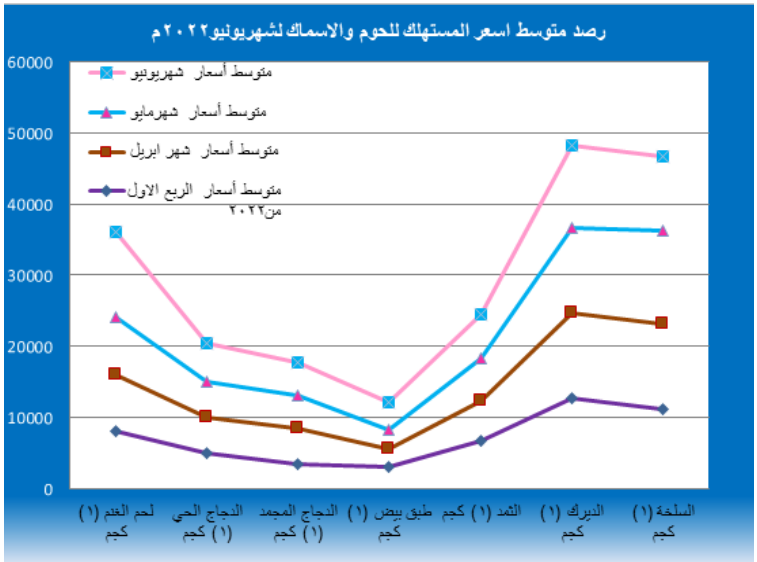

■ التغيرات في أسعار الفواكه والخضروات:

بينما شهدا شهري فبراير ومارس ارتفاعا بلغ متوسط أسعار الفواكه سجل متوسط سعر الكيلو التفاح و البرتقال ثباتاً في سعره لشهري مايو ويونيو مقارنة بشهر ابريل، أما متوسط سعر الموز ارتفع بنسبة (17%)، أما التمور فظلت أسعارها ثابته من قبل الموردين. سجل متوسط سعر الكيلو البطاطس انخفاضاً بنسبة (21%) ، أما متوسط سعر البصل الجاف كذلك انخفض بنسبة (36%) أما الباذنجان فقد وصل نسبة الارتفاع إلى (25%) من سعره مقارنة بالشهر مايو، أما الكيلو الطماطم الطازجة فقد ارتفع هو الآخر بنسبة (44%) ، أما الباميا فقد سجلت ثباتا عند متوسط سعر 2000 ريالا مقارنة بشهر مايو والتي سجلت فيه ارتفاعاً بنسبة(12%) مقارنة بشهر أبريل.

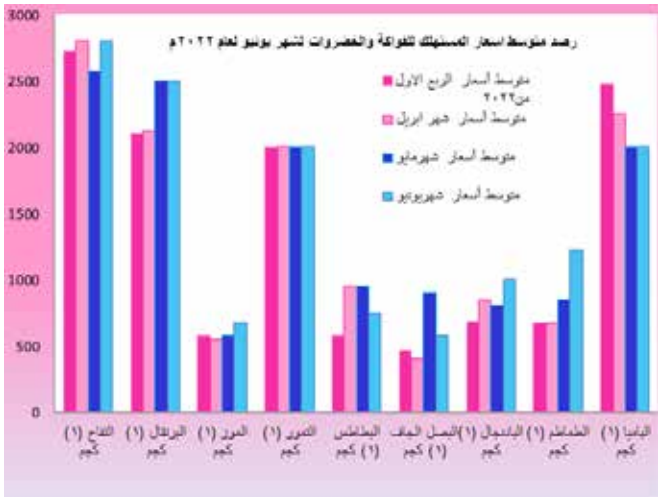

أسمنت الوطنية

شريك البناء والتنمية

www.nccyemen.com

أسمنت بورتلاند بوزلاني

EN 197 -1 ; 2011

CEM II / A-P 42,5N

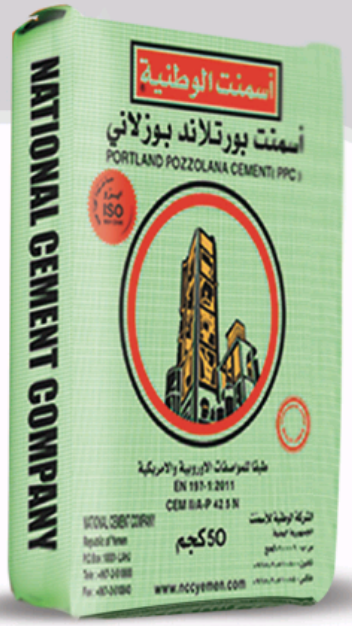

شهادة الجودة العالمية

ISO

9001 : 2015

زيادة العمر الإفتراضي للمبنى

مقاوم الأملاح والأحماض

زيادة قوة تماسك الخرسانة

تقليل تأكل الحديد المستخدم في المباني

مقاومة التصدعات والتشققات في المباني

اليمن – لحج – المسيمير ٠٠٩٦٧٢ ٥١٠٨٠٠ ٠٠٩٦٧٢ ٥١٠٨٤٠ ١٠٠٠١ CEMENT@NCCYEMEN.COM WWW.NCCYEMEN.COM

تحلية مياه البحار بتكنولوجيا الطاقة الشمسية

اعداد الباحث: وقاص محمد احمد نعمان

كثرت التحديات التي تواجه قطاع المياه في المنطقة العربية والتي تؤثر على امن المياه، بسبب الازدياد لجهتي الطلب والاحتياجات للمستقبل، ومن ضمن التحديات اثر تغير المناخ والصراعات السياسية، والجفاف واستنزاف المياه الجوفية للشرب بنسب عالية تفوق عملية هطول الامطار و تغدية المياه الجوفية.

ان استغلال الطاقة الشمسية لإنتاج مياه البحر المحلاة يعتبر ثمرة في بلد غني بالطاقة الشمسية و فقير بالمياه كاليمن. ففيما مضى اعاقت اسعار الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية) من عملية انتشارها و توسعها، لكن الان بعد الانخفاض الكبير في اسعار الطاقة الشمسية في السنوات الاخيرة ارتفع الطلب على تكنولوجيا تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية، فعلى سبيل المثال انشات ابوظبي 22 محطة تحلية صغيرة للمياه المالحة (سعة 25 متر مكعب في اليوم) تعمل بالطاقة الشمسية، و التي تمتاز باقل تكلفة و كفاءة عالية.

على البلدان العربية و اليمن خاصة ان تشجع الاستثمار في قطاع المياه و قد تكون الشراكات بين القطاعين العام و القطاع الخاص من الخيارات المطروحة اذا ما تناسبت مع النهج التي تنتقية الحكومة، اذ لابد من توفر بيئة مؤسسية تمكينية تجذب هذا النوع من الاستثمارات. و على الدولة البحث في مختلف الخيارات المالية لقطاع المياه.

■ أهمية الدراسة:

اهمية الدراسة تكمن في المساحة المائية للكرة الارضية التي تحتلها مياه البحار و المحيطات والتي تبلغ 90% من مساحة الكره الارضية، حيث ان الاستثمار في تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية تعد من التطبيقات التي تساعد على استدامة الحصول على مياه عذبة و نقية من تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة البديلة.

اهمية ندرة المياه الجوفية المتناقصة والمياه السطحية، و ايضاً النمو الاقتصادي المتسارع في العالم، وارتفاع في عدد السكان ليبلغ ذروته في منتصف القرن الحالي.

حيث يبين الجدول التالي حجم المياه الجوفية والسطحية في بعض البلدان العربية.

جدول رقم (1) الموارد المتاحة من المياه الجوفية والمياه السطحية للسنوات 2009-2000م:

البلد	المياه السطحية	المياه الجوفية
اليمن	3777	663
مصر	47470	5509
المغرب	10440	3208
سوريا	14612	376

المصدر: منظمة الاغذية و الزراعة للأمم المتحدة و لجنة الامم المتحدة المعنية للمياه 2011

■ هدف الدراسة:

- الاستفادة الى اقصى حد من الموارد المائية الجديدة المستخرجة من تحلية مياه البحر باستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية المستدامة.
- سد الفجوة بين الامداد والطلب للمياه من خلال تحلية مياه البحر و تقليل استنزاف المياه الجوفية مما يعمل على تكوين احتياطي من المياه الجوفية للمستقبل.
- تشجيع الاستثمار في البحوث و التكنولوجيا ولا سيما البحوث التي تتناول تكييف وتطوير التكنولوجيا لمواجهة اثار التغير المناخي و ندرة المياه في المنطقة
- اشراك القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع المياه لما يحظى به القطاع الخاص من تكنولوجيا و راس مال بشري مؤهل ومدرب.
- تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة و الميسورة التكلفة.
- تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث.
- معالجة شح المياه و الحد من عدد الاشخاص الدين يعانون من نذره المياه.

■ مشكلة الدراسة:

ان عدم الاستفادة من تحلية مياه البحر باستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية في ظل الظروف الي يعيشها المواطن اليمني من شحة في موارد المياه الجوفية الصالحة للشرب و مشكلات في توزيع الماء للمناطق المختلفة ، و الى ارتفاع نسبة التلوث في المياه الجوفية ، بالاضافة الى مشكلة انقطاع المستمر للمنظومة الكهربائية التي تعمل بالطاقة التقليدية ، كان لزاماً ان نوجد حل جدري و مستدام لتوفير مياه عذبة من تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية المتجددة.

الحاجة الى تحلية مياه البحار:

ان زيادة استخدام المياه العذبة للفرد هو ضعف زيادة النمو السكاني، وهذا مع زيادة حدوث حالات الجفاف و التغيرات في انماط هطول الامطار نتيجة تغير المناخ، قلل من اتاحة المياه العذبة ، وقد تكون معيشة اثنين من كل ثلاثة اشخاص على الكرة الارضية في احوال مجهدة مائيا بحلول عام 2025م، اذا استمرت انماط الاستهلاك العالمية الحالية.

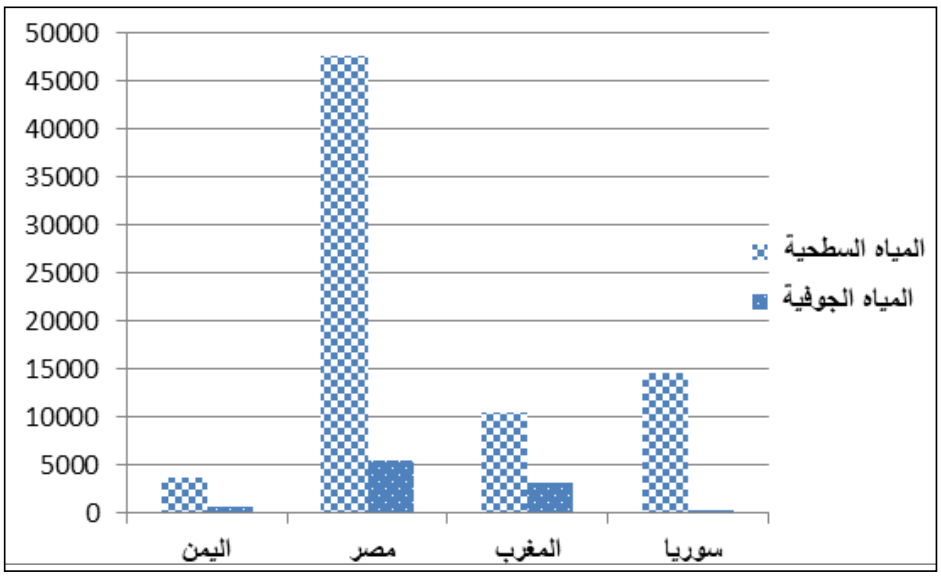

الشكل رقم (1) يوضح الموارد المتاحة من المياه الجوفية والمياه السطحية لبعض البلدان العربية

وتزداد الاهمية في البلدان التي تعاني من محدودية الثروات من هطول مياه الامطار التي تعتمد عليها المياه الجوفية كمصدر رئيسي للمياه.

ويبين الجدول التالي نسبة هطول الامطار في بعض الدول العربية.

جدول رقم (2) النسبة المئوية لمياه الامطار المستخدمة مقارنة باجمالي احجام الامطار في بلدان عربية:

البلد	حجم مياه الامطار في السنة (مليار متر مكعب / سنة)	حجم المياه المجمعة من خلال تقنيات جمع المياه (بالنسبة المئوية)
اليمن	68	9
مصر	15	1.5
المغرب	150	1.3
سوريا	85	2.4

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ولجنة الامم المتحدة المعنية للمياه 2004م.

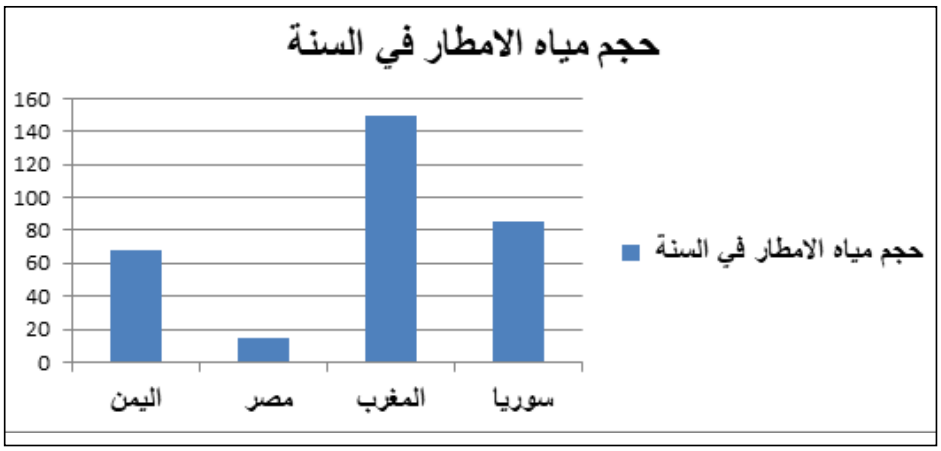

الشكل رقم (2) يوضح حجم مياه الامطار في السنة لبعض البلدان العربية

■ تطور تكنولوجيا الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحار:

ان ازمة المياه و تضاؤل الوصول الى المياه الصالحة للشرب في كثير من المناطق ، جعل من تقنية تحلية المياه في تطور دائم و عززت الزيادة في تحلية مياه البحر في جميع انحاء العالم ، و اصبحت محطات تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية ذات اهمية اقتصادية عالميا.

■ ما هي الطاقة الانتاجية للوحدة و عدد ساعات التشغيل؟

و صل حجم الانتاج 3500 لتر في الساعة الى 10000 لتر في الساعة لكل نظام ، و 200 لتر في اليوم لكل متر مربع من الالواح الشمسية، وتختلف الطاقة الانتاجية لكل محطة بحسب حجمها وعدد الالواح الشمسية. وتبلغ ساعات التشغيل للمحطة تقريبا 9 ساعات يوميا خلال فترة النهار بدون نظام تخزين.

■ الجدوى من الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحار:

توفر الطاقة الشمسية عند استخدامها لانتاج مياه التحلية وتسمى (التحلية الشمسية) مصدر طاقة متجدداً ونظيفاً وامناً ومجانياً يقلل الاعتماد على الوقود النفطي، ويحد من انبعاث غازات الدفيئة، ويوفر مصدراً مستداماً لانتاج مياه التحلية . و تقوم التحلية الشمسية على تحويل الطاقة الشمسية الى طاقة حرارية او طاقة كهربائية ودمجها في محطات التحلية العادية.

اذ ان استخدام الطاقة التقليدية النفط والغاز في التحلية ينتج عنه تكلفة هائلة لاستهلاكها لكميات كبيرة من الوقود النفطي مثل (النفط والغاز) والدي تمثل تكلفته حصة كبيرة من التكلفة الكلية لمياه التحلية.

■ انواع تقنيات تحلية مياه البحار بالطاقة الشمسية تنقسم الى قسمين:

اولاً: التقنية التي تعتمد على تحلية مياه البحار بالتقطير:

وفيها يتم غلي مياه البحر تحت ضغوط ودرجات حرارة ملائمة و يكثف البخار لينتج مياه نقية. و فيها تتغير صورة المياه من سائلة مالحه الى بخار تم يكثف ويتحول الى مياه عذبة.

ثانياً: التقنية التي تعتمد على تحلية مياه البحار بالتناضح العكسي:

وفيها اغشية شبة منفذه تستخدم في فصل المياه عن الاملاح الدائبة ، و فيه تكون صورة المياه سائلة لا تتغير طبيعتها السائلة من مياه سائلة مالحة الى مياه سائلة عذبة.

■ تجربة المغرب (اكبر محطة تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية المركزة على اساس نموذج شراكة بين القطاعين العام والخاص):

اطلق المغرب في عام 2018م عملية بناء حيث اشارت التوقعات الى انه اضخم مشروع لتحلية مياه البحر في العالم، وذلك في اطار شراكة بين القطاعين العام والخاص. وصممت (محطة اشتوكة ايت باها) لتحلية مياه البحر بطاقة انتاجية تبلغ 275,000 الف متر مكعب من المياه المحلاة يومياً، ويتوقع ان تصبح عند اكتمالها، اكبر مجمع للطاقة الشمسية المركزة في العالم و اسمة (مجمع نور).

وتضم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في استخراج مياه التغذية من البحر في منطقة (ترنيت) وتعالج في محطة تحليه المياه بالتناضح العكسي.

ويتألف المشروع من عنصر يتعلق بمياه الشرب، واخر لانتاج المياه للري ضمن استثمار يقدر بأكثر من (345 مليون يورو) وتستخدم المياه المنتجة من محطة التحلية في ري منطقة (اشتوكة) التي تتسم بارتفاع الانتاجية الزراعية للمحاصيل النقدية، فتساهم بشكل كبير في عائدات الواردات للبلد .

حُددت الجوانب الفنية لتنفيذ المشروع في اتفاق بين الحكومة والمزارعين المحليين، للحد من ضخ موارد المياه الجوفية المتناقصة، وذلك من خلال وضع نظام حصص لسحب المياه الجوفية، ولا يقتصر الهدف في حفظ موارد المياه الجوفية المتناقصة، بل يطال ايضا تغذية الطبقة الجوفية من خلال الجريان العائد.

المراجع:

1- الاسكوا (الامم المتحدة)، تقرير المياه والتنمية الثامن، اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

2- افاق الطاقة في دولة الكويت، استدامة الازدهار بالادارة الاستراتيجية للطاقة، 2019م.

3- دراسة مستقبل الطاقة الشمسية في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء 2015م.

أهمية شراكة مخرجات التعليم الجامعي ومواءمته لاحتياجات سوق العمل وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية

د. مهدي بامرحول - نائب عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشؤون الطلاب

تمثل مخرجات التعليم الجامعي القاسم المشترك لمفهوم تنمية الموارد البشرية حيث يمكن النظر الى العلاقة بين التعليم والتنمية بانها علاقة تبادلية، فالتنمية بمفهومها الشامل تعني عملية تحول البناء الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي والثقافي الذي يؤدي الى زيادة الإنتاجية واشباع الحاجات الأساسية للفرد وزيادة متوسط دخلة وتحقيق طموحاته، فالتنمية بهذا المفهوم تستند الى التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص لإحداث التنمية والمساهمة في استمرارها. ان مؤسسات التعليم الجامعي لم تعد قاصرة على المحافظة على التراث الثقافي ونقلة، بل أصبحت الآن في خدمة مجتمعاتها تبحث عن الحقائق وتواجه المتغيرات المستمرة وتساهم في إيجاد الحلول لمشكلات المجتمع، وتعمل على مد أسواق العمل بالكوادر البشرية المؤهلة التي تلبي احتياجاته، في اطار عمليات التنمية الشاملة بدأت العديد من دول العالم تبحث عن آليات غير تقليدية لمواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة وسياسات التنافسية والسوق المفتوح التي تنتهجها معظم دول العالم، مما فرض على مؤسسات التعليم الجامعي البحث عن صيغ جديدة تساعد في إيجاد مزيد من فرص العمل، ودفع الاقتصاد وتنشيط عمليات نقل التكنولوجيا من خلال شراكة حقيقية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع سواء الإنتاجية او الخدمية.

تضاعف الاهتمام في الولايات المتحدة الامريكية خلال العقدين الماضيين بمشاركة الجامعات للقطاع الخاص، حيث أنشأت كل جامعة مركزاً او لجنة او مكتباً متخصص في شؤون التعاون مع القطاع الخاص ليتولى عقد الاتفاقيات مع الشراكة الصناعية التجارية، هذا الى جانب انشاء معامل التطوير والإنتاج ومركز البحوث والاحصاء، وبدأت كثير من البلدان في وضع وتفعيل برامج الشراكة حذواً بالاتجاه السائد في أمريكا. ان الاستثمار في الموارد البشرية من القضايا التي تعكس مدى الاهتمام بالعنصر البشري في المراحل العمرية المختلفة، وتسهم مجالاته لتشمل كل ما يسهم في رفع الطاقة الإنتاجية للأفراد، حيث ان الانفاق على التعليم يعد بمثابة استثمار في راس المال البشري، وهذا الاستثمار يؤدي بدورة الى زيادة دخل الافراد وزيادة الدخل القومي وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية للبلد.

لذلك استخدم رجال الاقتصاد نظرية راس المال البشري في دعم فكرة زيادة الاستثمار في التعليم كوسيلة لزيادة راس المال البشري هو عامل مهم في زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق المساواة والعدل في وتوزع الثروة، حيث ان التعليم العالي من اهم مصادر الدخل للعديد من دول العالم حيث أصبح خدمة عالمية.

من خلال ذلك تلتزم الجامعات المشاركة بتحقيق التفاعل المباشر مع مؤسسات المجتمع المختلفة، وتستجيب لاحتياجاتها ومطالبها وتعمل معها في شراكة فعاله من اجل تحقيق المطالب والوفاء بالاحتياجات، وتعد الشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي جزءاً لا يتجزأ من رسالة الجامعات وعنصراً اساسياً في خطتها الاستراتيجية وتنعكس هذه الرؤية على مخرجات عمليات التعليم والتعلم والبحث العلمي.

تعد الجامعات المصدر الرئيس لتأهيل وتدريب الكوادر البشرية والعمل على رفد السوق بالمهارات والقدرات التي تلبي احتياجاتها والنهوض بهذه المؤسسات وخاصة عندما يكون هناك تو افق بين مناهج التعليم والتدريب في هذه المؤسسات واحتياجات سوق العمل لذا سعت كثير من الدول الى الاهتمام بالتعليم وتطويره لكي تواكب مخرجاته أسواق العمل.

يمكن التأكيد على ان دعم الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع سوف يؤدي الى توفير المناخ الصحي للتطور الاقتصادي في البلد، ويحقق المواءمة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي، حيث ان غياب هذه العلاقة قد يؤدي الى جعل الجامعات معزولة عن متطلبات المجتمع، وغير محققة لدورها الفعال في تطويره.

مما سبق يتضح لنا انه عندما يكون هناك شراكة بين الجامعات والمؤسسات وتعمل جنباً الى جنب لتوسيع حدود المعرفة، فأن ذلك يودي الى تحريك النمو الاقتصادي في البلد، الذي يعزز تلك المدخلات الحيوية من الكادر الكفؤ والاستفادة من الأبحاث الرائدة التي تقدمها الجامعات يعمل ذلك على تقديم الحلول المناسبة للبلد وتجاوز الازمات بأقل التكاليف الممكنة.

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة

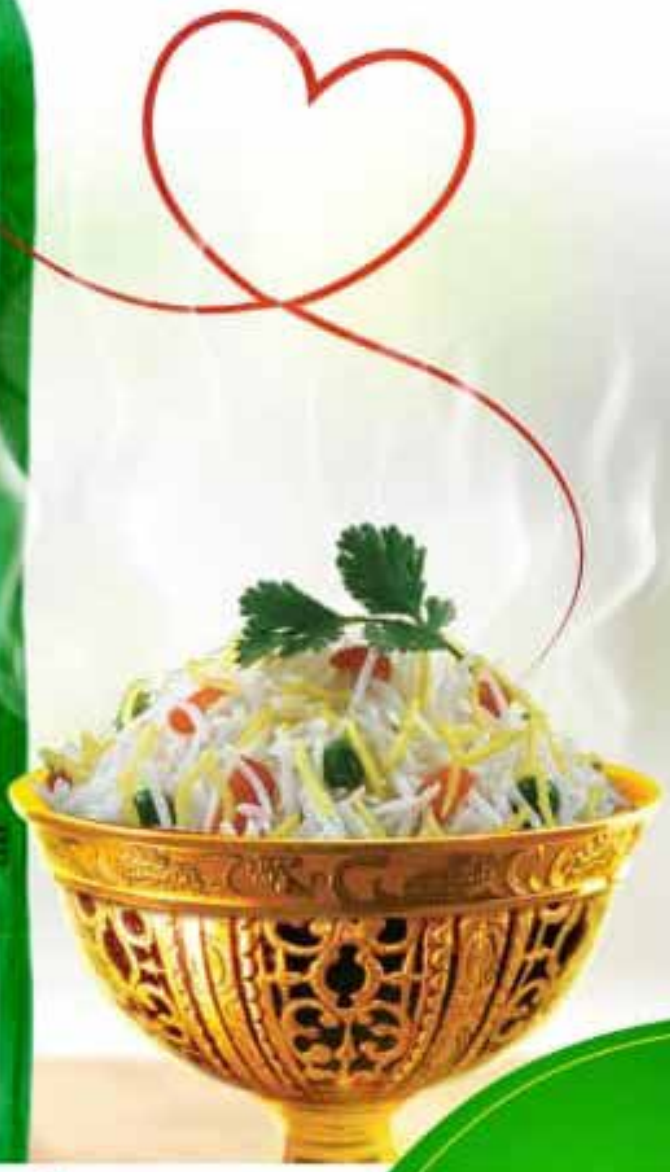

أطيب مذاق صحي

القطاع السمكي

المهندس/ علي عبده ناجي أحمد

مقدمة:

يعتبرالقطاع السمكي في اليمن أحد أهم القطاعات الواعدة التي تعلق عليها الدولة والمجتمع برمته آمالا كبيرة في الإسهام والمشاركة الفاعلة والفعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يحقق التخفيف من الفقروتوفير العديد من فرص العمل والمشاركة والمساهمة في تحقيق مستوى ملائم من الأمن الغذائي ودعم ورفد الاقتصاد الوطني وخزينة الدولة بالموارد المالية المحلية والأجنبية .

كما أن اليمن يمتلك مخزون وثروة سمكية كبيرة ومتنوعة متجددة وغيرناضبة حيث أن هذه الثروة التي حبانا بها الله تعالى لا تنضب إذا ما تمت حمايتها والحفاظ عليها وتنميتها واستغلالها واستثمارها بصورة اقتصادية مثلى والعمل على تطويرها عبر سلسلة من الإجراءات وتحديث واستكمال وتطوير كافة التشريعات والدعم المادي والفني والمعنوي..

وفي هذا السياق فأن من أهم القضايا الرئيسية التي أثرت في مجملها على مستوى أداء القطاع السمكي في الفترة الماضية والفترة الراهنة خصوصا منذ قيام الحرب الظالمة والعبثية في مارس 2015م ولازالت قائمة حتى الآن 2021م وقد أدت عمليا وفعليا على تدمير المنشآت والمكونات السمكية الأساسية وعلى وجه الخصوص في محافظة عدن وتوقف كافة الأنشطة العامة السمكية العاملة في القطاع السمكي برمته في ممارسة عملها إضافة إلى الضعف الشديد في الموارد السمكية والتي ظلت غير معروفة نتيجة الغياب الكامل لدور الدراسات والبحوث العلمية والإحصائية وتحديدا فيما يتعلق بالمخزون السمكية التي واجهت ولازالت تواجه الإفراط والصيد الجائر في الاستغلال والعشوائية في الاستثمارات السمكية والغير مرشدة للثروة السمكية خلافا إلى الإطار العام والحالي للسياسات العامة للدولة والقطاعية والمؤسسية والتشريعية الغير قادرة عمليا وفعليا على الاستغلال العقلاني والاقتصادي الأمثل والحفاظ على هذه الثروة من الصيد التقليدي والتجاري والصناعي الجائروالعشوائي والجهد المكثف والغير مبرر والغير مدروس لعدد القوارب المتزايد في مناطق الصيد أكان (صيد تقليدي أوصيد تجاري) ناهيكم إلى المستدام للموارد..

كما أن تداول السلعة السمكية والمنتجات البحرية الأخرى وكذا تسويقها محليا وخارجيا لازالت دون المستوى المطلوب من الرقابة والجودة أضف إلى ذلك فأن البنية التحتية والخدمات السمكية المقدمة في أماكن تداول السلع السمكية وفي مراكز الإنزال والحراج للمنتجات السمكية تعتبر غير فاعلة وغير مناسبة صحيا وبعيدة كل البعد عن النظافة وتعاني من قصورشديد وواضح ويستثنى من ذلك قلة قليلة والتي تم بنائه حديثا من قبل الجهات المانحة أو ما قامت به وزارة الثروة السمكية عبر مشروع الأشغال العامة..

كما أن من القضايا الهامة ينبغي في إعطاء أهمية قصوى وأولوية كاملة في دراسة متأنية وعقلانية وشفافة و موضوعية للأوضاع الراهنة والحالية للتعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية يعتبر بعضها قد خرج عن الأهداف والمهام والاختصاصات المناطة بها خلافاً إلى أنها تعاني من عدم قدرتها و للمهام والأنشطة والتي يجب أن تؤديها وعدم قدرتها على توفير الخدمات السمكية للصيادين المنخرطين تحت إطارها أو المشتغلين في مجال الصيد التقليدي كالصيادين الفرديين وفي هذا المضمار يتطلب إعادة النظر في الازدياد الغير مبرر في إنشاء وتأسيس التعاونيات والجمعيات السمكية وفي نفس الوقت الدور الفاعل لهذه التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية والمساهمة المباشرة والفعلية في تأمين ضمان القوت اليومي للمواطنين وبأسعار مناسبة تتمشى مع مستوى الدخل العام للفرد والمجتمع ناهيكم إلى قيام هذه التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية في تحقيق الغايات والأهداف المرجوة في إنشائها وفي تحسين مستوى الصيادين والعيش الكريم ولهذا يتطلب الأمر إعادة النظر في مستقبل هذه التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية ومساعدتها وتدريبها وتأهيلها وبما يتفق مع السياسات العامة للدولة والقطاع السمكي.

كما أن هناك العديد من الصعاب والمشاكل

والاختلالات التي تواجه وتعيق سير النشاط العام للهيئات العامة للمصائد السمكية بشكل عام وبشكل خاص الهيئة العامة للمصائد السمكية في خليج عدن (عدن/ أبين/ لحج) وذلك من حيث الجوانب التنظيمية والإدارية وغيرها هذا من جانب ومن جانب آخر وفي الفترة الحالية والراهنة نستطيع القول والجزم بأن الحرب الظالمة والعبثية وعلى وجه الخصوص في محافظة عدن الأبية منذ مارس 2015م ولازالت قائمة حتى الآن وفي عامنا الحالي 2021م قد كان لها الأثر السلبي العميق والجسيم ولازال هذا الأثر الناجم عن الحرب و اقعا ملموسا فعليا من خلال الأضرار التي أصيبت بها مجمل المكونات والمنشئات السمكية الأساسية في وحدة النشاط الرئيسية لميناء الاصطياد السمكي /عدن الأمر الذي أدى إلى توقف أوجه النشاط العام بمختلف جوانبه وأشكاله من ورش وثلاجة بمكوناتها الفنية والتكنلوجية المختلفة والرصيف العام لرسو سفن وقوارب الصيد وبأحجامها ومواصفاتها الفنية المختلفة والمتعددة وبالتالي فأن هذه الحالة السيئة والظروف القاسية والكبيرة للغاية تضع قيادتي الهيئة والوزارة وبالذات الأخ العزيز/ وزير الثروة السمكية أمام محك وصعوبة كبيرة للغاية لما وصلت إليه تلك الأوضاع في الميناء السمكي والذي يعتبر بالفعل مجمعا سمكيا متكاملا فلذلك فلا مناص ولابد من معالجة كافة الأوضاع وكافة الجوانب بطورها الكامل والآني والمستقبلي القريب وبشكل جذري وشامل حتى يتمكن هذا الصرح وهذه الوحدة كقاعدة فنية و إنتاجية وخدمية وتكنيكية من ممارسة ومزاولة عملها ونشاطها العام على أكمل وجه وبنجاح تام .. أما المجمع السمكي المتكامل والمتوقف عن ممارسة نشاطه العام بصورة شبة كاملة في منطقة/ الدوكيارد حيث أن توقفه عن مزاولة النشاط يعود أساسا إلى عدة أسباب وعوامل رئيسية ولهذا يتطلب الأمر السرعة في اتخاذ الإجراءات والمعالجات الهادفة إلى أن تستعيد هذه الوحدة الإنتاجية والخدمية موقعها الناجح أمام الزبائن وكافة الجهات السمكية ذات العلاقة والمنتفعة من مختلف الأنشطة المتعددة لهذه الوحدة الهامة في النشاط العام للهيئة العامة للمصائد السمكية في خليج عدن..

وعليه ونظرا للأهمية البالغة التي يحتلها هذا القطاع الاقتصادي والاجتماعي الهام فقد أملا وحتم علي أن أتقدم بهذا الدليل الخاص والمكرس أساسا في وضع المقترحات والمعالجات والحلول لكافة التحديات الصعوبات التي تواجه القطاع السمكي في الوقت الراهن وعلى كافة الأصعدة والمجالات ووحدات الأنشطة المستقلة والتي عانت الكثير من المشاكل والتحديات والتعثرات في تنفيذ المهام الجسيمة الملقاة على عاتقها نتيجة الحرب الظالمة التي قامت على الجنوب في بداية عام 2015م ولازالت قائمة حتى الآن ونحن ندخل عامنا الحالي 2021م ونجم عن هذه الحرب العبثية العديد من حالات التدمير والنفسية التي أصابت القطاع السمكي برمته والموظفين والعاملين المنطويين تحت إطاره وعلى كافة الأصعدة.. وعليه فلابد من مساهمة كافة الكوادر المقتدرة والتي تمتلك المؤهلات العلمية والخبرات الواسعة منذ نشأت القطاع السمكي وحتى الوقت الراهن وبحيث أن يكون لهذا الكادر أوذاك العديد من المساهمات الماضية التي كانت لها شانها في تنشيط وتحسين وتعزيز وتطوير مستوى الأداء للقطاع السمكي والنهوض به و أنشطته ورفع فعاليته ومساهمته في رفد ودعم الاقتصاد الوطني والدخل العام القومي وفي نفس الوقت المساهمة الحقيقة والمباشرة فيتوفير القوت اليومي للمواطنين وبأسعار مناسبة وتتمشى مع الدخل العام للفرد ولتأمين وضمان مستوى ملائم من الأمن الغذائي له ولكافة أسرته بكل سهولة ويسر..

■ ثانيا:- المدخل العام:-

نتطرق في هذا المدخل العام إلى العديد من المحاورو القضايا البالغة في الأهمية والمتمثلة أساسا في الجوانب التالية:-

المحور الاول: الشعب هو مالك سيادة البحار:-

وعليه ومن أجل الرؤية أن تكون واضحة في هذا السياق نستطيع القول أن ربنا عزوجل حبا جنوب اليمن بالبحر العربي وخليج عدن ومجموعة من الجزر الحيوية والهامة ومن أهمها جزيرة سقطرى والجزر الملحقة بها (عبد الكوري/ درسه / سمحة) وجزيرة ميون وغيرها ناهيكم إلى المحيط الهندي والمنطقة الاقتصادية الخالصة حيث أن كل هذه الثروات السمكية والنفطية والغازية وغيرها التي في باطن هذه البحاروما تكتنزمن ثروات وأهما الثروة السمكية تعتبر في الحصيلة الأولى والأخيرة هي ثروة سيادية ومملوكة للشعب وصاحب الكلمة الطولة فيها والفيصل النهائي والذي بدوره يقوم بتكليف الدولة ممثلة بالحكومة ومن خلالها بوزارة الثروة السمكية في أدارة وتنظيم واستخراج واستغلال واستثمار الثروة كموارد سمكية وبحرية والحفاظ عليها من النهب والصيد الجائر والعشوائية في الاصطياد والنزيف لهذه الثروة وحمايتها وفقا للقوانين النافذة لتكون ثروة لا تنضب ويمكن الاستفادة منها جيلا بعد جيل..

وفي هذا السياق ينبغي على الدولة ووزارة الثروة السمكية العمل على تحقيق الأهداف والأغراض النبيلة للشعب والتي تتمثل بالجوانب الرئيسية والهامة آنفة الذكر إضافة إلى التطلعات المنشودة والمرجوة للشعب الجنوبي والتي تتركز وتتمحور في القضايا الأساسية التالية:-

1) الاستغلال الاقتصادي والفني الأمثل لهذه الثروة المتجددة والحفاظ عليها وزيادة مخزونها والاحتياطي العام وكمياتها ونوعيتها واستمرارها وباضطراد دائم ومستمر وهنا يكمن الدور الأول والمحور الأول لوزارة الثروة السمكية في تحديد النوعية والمخزون المسموح اصطياده والمواسم وغيرها من الأمور البحثية وتحديد المعلومات أو البيانات البحثية.

2) إيجاد فرص عمل وتشغيل الأيادي العاملة والصيادين التقليديين وإيجاد الفرص العديدة لهذه الشريحة الأساسية في المجتمع على المدى القصيروالطويل وتأهيلها وتنمية مداركها وباستمرار وبما يواكب التطورات والمتغيرات التكنولوجية المتقدمة وفي هذا المضمار.

3) كما أن أهمية هذا المحورتتمثل في العمل على تحقيق غايات وأهداف وزارة الثروة السمكية وذلك من خلال:-

1. سن القوانين واللوائح والتشريعات القانونية بهذا الصدد.
2. تحديد وسائل الصيد ومعداته للصيد التقليدي.
3. تحديد مراكز النشاط (المزاد العلني والحراج) للمنتجات السمكية والبحرية والأنشطة الأخرى وكيفية الحفاظ على هذه الثروة وحصول الدولة على مستحقاتها المالية المكلفة نيابة عن الشعب في الحصول عليها مقابل حق الاصطياد التقليدي للصيادين التقليدين وكل شريحة تستفيد من الموارد البحرية والسمكية والنفطية وغيرها من الثروات المتوفرة في البحار.
4. دور الهيئة العامة لا بحات علوم البحار والموارد البحرية .
5. دور البنية الأساسية المطلوبة لتحقيق الأهداف المرجوة:-

- تحديد النوعيات والكميات والمخزون السمكي والمسموح اصطياده وغيرالمسموح اصطياده في الأعماق (لسطحية / القاعية / والساحلية)..
- وسائل الصيد ومعداته لكل نوع من الأنواع كالصيد التقليدي/ الساحلي/ والتجاري (الصناعي).
- بناء الثلاجات ومعامل التحضيروالمجمدات والثلج والموانئ / المرافئ / الأرصفة السمكية والورش وغيرها..
- بناء مراكز الإنزال و الحراج والمزاد العلني لاستلام وبيع المنتجات السمكية والبحرية الأخرى.

وانطلاقا من ذلك فلا بد لنا أن نعرف أول وقبل كل شيء مفهوم الثروة السمكية، حيث أن هذا المفهوم سوف يوصلنا إلى حقيقة هذه الثروة وأهميتها ودورها الفاعل في تنمية وتطوير وتعزيز الاقتصاد الوطني ومن أهمها أيضاً كيفية ضمان وتأمين مستوى ملائم من الأمن الغذائي للمواطن وبأسعار مناسبة وتنافسية وبما يتفق ويتمشى مع مستوى الدخل العام للمواطن وسياسة الدولة ممثلة بوزارة الثروة السمكية.

المحور الثاني: ماذا تريد الدولة من القطاع السمكي؟

أن السؤال المهم والمطروح دائما وأبدا والذي يتطرق إلى ماذا تريد الدولة من القطاع السمكي؟ والجواب على هذا السؤال يتركز أساسا في النقاط الرئيسية الهامة أدناه وذلك على النحو التالي :-

(1)..البحث عن مصادر الثروة السمكية في نطاق البحار التي حبانا بها الله عزوجل كالبحر العربي وخليج عدن والجزر المختلفة وأهمها جزيرة سقطرى والجزر المحيطة بها كعبد الكوري وسمحة ودرسه إضافة إلى جزيرة ميون حيث أن هذه الجزر بمجموعها الشامل توفر ظروفا طبيعية ملائمة لنمو وتكاثر مختلف الأسماك والأحياء البحرية مما يجعل مناطق الاصطياد غنية وتتميز بأسماك سطحية وقاعيه تجذب المستهلك المحلي والأجنبي..

وفي هذا السياق فأن الثروة السمكية أو النفطية أو الغازية وغيرها من الثروات الأخرى يمكن استخراجها واستغلالها وتسخيرها في خدمة التنمية والاقتصاد الوطني العام للوطن والمواطن ..

(2)..قيام الدولة ممثلة بالقطاع السمكي بالأبحاث والدراسات البحثية والعلمية والتي تكمن أهميتها في تحديد مصادر الثروة وأماكنها وموقعها ونوعيتها وكمياتها وسقوفها واحتياطياتها ومواسمها والمسموح باصطياده من هذا النوع أو من تلك والوسيلة التي يمكن استخدامها من خلالها الاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد مع الأخذ بعين الاعتبار والأهمية البالغة في كيفية الحفاظ على هذه الثروة ومراعيها ونوعيتها وكمياتها وبحيث الحفاظ عليها كثروة متجددة وغير ناضبة أي ثروة سمكية وبحرية لا تنضب ويمكن استغلالها واستثمارها جيلا بعد جيل وبما يخدم ويعود بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية للوطن والمواطن..

(3)..الكيفية التي يمكن من خلالها توفير وإيجاد فرص كبيرة في استغلال واستثمار هذه الثروة في القطاع السمكي فضلا عن السياحة وممارسة الرياضة البحرية وبما يعود بالنفع الأكبر لخدمة مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكافة المناحي والأصعدة وتطوير البلد و ازدهاره وتحسين مستوى الدخل العام للمواطن ورفع مستوى معيشته وبطوره الآني والمستقبلي ..

(4)..التخفيف الجاد والملموس للفقر وذلك من خلال توفير وإيجاد فرص عمل على مختلف المجالات والأصعدة في القطاع السمكي وعلى وجه الخصوص الصيادين والمشتغلين في مجال الثروة السمكية إضافة إلى كافة شرائح المجتمع وبما يخدم السياسة العامة للدولة ممثلة بالقطاع السمكي وتحقيق الأهداف والغايات المرجوة للدولة والقطاع بحد سواء وكذا كافة العاملين المنخرطين في القطاع السمكي برمته..

(5)..تأمين وضمان توفير السلعة الغذائية والأمن الغذائي من المنتجات السمكية والبحرية الأخرى وبكافة أنواعها وكمياتها المرغوبة لكافة المواطنين بجودة عالية وبأسعار معقولة وتنافسية ومناسبة وبحيث تتمشى وتتوافق مع الدخل العام للفرد والسياسة العامة للدولة..

(6)..مما لاريب فيه فأن القطاع السمكي يعطي الأولوية الكاملة لتنفيذ السياسة العامة للدولة وبالذات في توفير الأمن الغذائي والقوت اليومي للمواطن وبالتالي فأن هذا القطاع يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الواعدة في إطار الاقتصاد الوطني العام حيث أن تنمية هذا القطاع أمر في غاية الأهمية ناهيكم من كونه يقوم في الاستغلال والاستثمار للموارد السمكية والأحياء البحرية الأخرى فبالتالي ينبغي ويحتم عليه بأن يكون على قدرة فائقة من الكفاءة الإنتاجية والتسويقية ورفع مستوى العوائد المادية والاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات السمكية وزيادة نسبة مساهمته الفعلية في الناتج العام المحلي وبحيث أن يساهم مساهمة فعلية في توفير فرص العمل ورفع متوسط دخل الفرد وتحسين مستوى معيشته بصورة مثلى ودائمة وطبقا للسياسة العامة للدولة في هذا المضمار..

(7)..كما أن الدولة تتطلع إلى قيام القطاع السمكي في بناء وتشييد وتوفيركافة البنية التحتية الأساسية في إطار تنمية متكاملة في المناطق وبالذات المناطق الساحلية لكي يكون هناك بالفعل حافزا قويا للاستثمارات السمكية والخدمية خلافا إلى المجالات الأخرى كالصناعية والسياحية والخدمية وبحيث يكون رافدا في تكوين مراكز جذب للسكان ويساعد حقا في تخفيف الضغوط على الكثافة السكانية والبيئية الموجودة في الوقت الراهن ..

| خريج ماجستيروبكالوريوس في مجال ترميم وتكنلوجيا إنتاج السفن المملكة المتحدة – بريطانيا الإتحاد السوفيتي سابقاً (روسيا حالياً)

كهف حوق - سقطرى: واجهة سياحة أخرى للاستثمار

د. ليبيا باحويرث

■ سقطرى هي أرخبيل مكون من عدة جزر ترجع شهرتها واهميتها التاريخية الى بداية ازدهار تجارة السلع المقدسة من بخور ومر وصبر ولبان وطيب وطريق التجارة القديم، حيث سميت جزيرة سقطرى عند قدماء اليونان والرومان بجزيرة السعادة، محاولون الاغريق والفراعنة الفرس والروم والحميريون والبرتغاليين والبريطانيون من السيطرة على هذه الجزيرة العجيبة، اما من حيث الموقع الفلكي تمتع بمناخ يتسم بالمدارية والذي جعلها تتمتع بخصوصية التنوع للغطاء النباتي وبمناخ متنوع حار ومعتدل وبارد في المناطق الغربية مع تعرضها لرياح شديدة عاتية في الصيف مع اضطراب البحر مخلفا عزلة جغر افية.

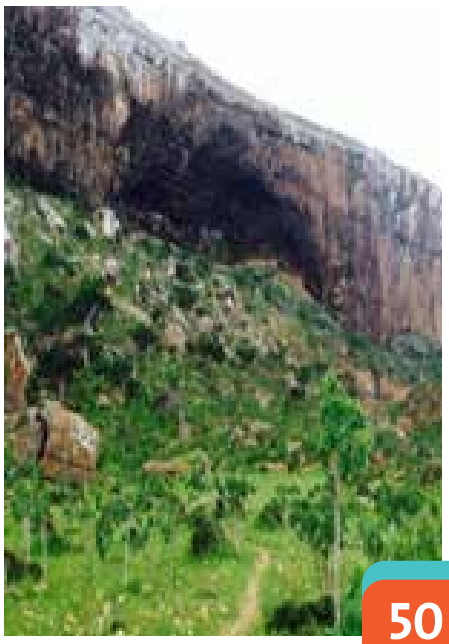

مدخل كهف حوق

يوجد في جزيرة سقطرى 52 كهفا ومغارة منتشرة على امتداد الجبال الموجودة في الجزيرة ، ويعتبر جنيبة شهن من اكبر المغارات في منطقة دكسم السياحية والتي تشتهر بانتشار شجرة دم الاخوين ومبهرا من حيث التكوينات الكلسية.

والشكل الجمالي للابداع الرباني ووفرة المياه فيه، الا ان كهف حوق (هوك) من اجمل كهوف الجزيرة يقع نهاية جبل منطقة حالة على بعد 50 كيلو متر من حديبو وبارتفاع 200 متر من سطح البحر واعتبرته البعثات التي تعمقت بدراسة هذا الكهف بان مساحته الاجمالية لم تحدد بعد لتفرعه في الأعماق في حين وصلت الى 3 كيلو متر وبارتفاع 8 أمتاروعرض نحو 500-1000 متر،

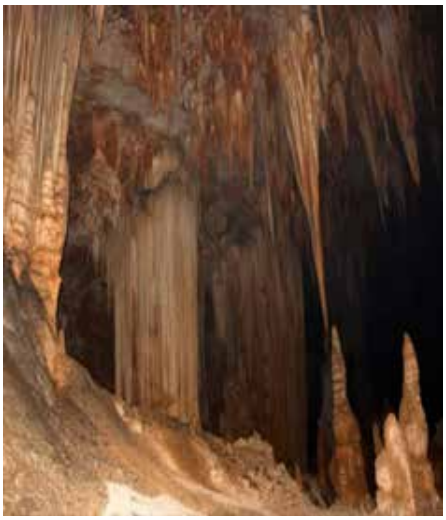

واعتبر الكهف بانة من غرائب الطبيعة في العالم وللوصول الى الكهف ممر مشاة صعودي وخطر سيرا على الاقدام لا كثر من ساعة بمسافة 3 كم حتى الوصول الى اللوحة الخاصة بالمدخل وبمعية المرشد وضرورة توفر اضاءات قويه ليتمكن الزائر استكشاف ما يخفيه الكهف من عجائب حيث يمتلئ بالنقوش التاريخية والرسومات والزخارف

ورنانة وهناك العيد من الصخور المنحوتة بإتقان لتعطي تشكيلة حيوانات ووجوه بالوان ذهبية تثير الدهشة لتعاقب الأزمنة دون تغيير، وتطرقت الدراسات بان تم العثور على لوح خشبي طولها 50 سم منقوش عليها بنقش تدمري وبإفادة خبرا الكتابات القديمة بان رسالة يحمله اللوح تدل على ان الكهف كان فعلا مكان عبادة،

وهناك العديد النتوءات الكلسية الممتعة الالوان والتي تكونت على الصخور المنحوتة والشبيهة بالمجوهرات النادرة الى ان تصل الى نهاية الكهف حيث توجد بحيرة ماء عذب وبو ابة بجدران ذهبية بألوانها ومن هنا يتبين ان ما تؤكده الدراسات يحمل الكثير..

هناك العديد من الكهوف في العالم اشبة بكهوف سقطرى لكن تم استثمارها بطرق

العجيبة والتي تؤكدها الدراسات بأن الكهف استخدم كمعبد يأوي الية المسافرون والبحارة من كافة انحاء العالم في طريقهم الى آسيا و افريقيا حيث كانوا يمارسون فيه طقوسهم الدينية والتي برزت عند دخول الكهف من بو ابة طبيعية يزداد ارتفاعها عن 7 أمتار وعرضها أكثر من 18 متر مع تواجد باحة واسعة وصخرة مزخرفة كشجرة تشكلت عبر القرون و مكان مخصص لماء في حوض صغير للتطهر مع قطرات تتساقط من الاعلى، ومن ثم توزيع التماثيل والمباخر بشكل منظم وجدار يحوي قطع متراصة كل واحدة تعطي نغمة صوت مختلف

جاذبة للسياحة الداخلية والخارجية ونحن في هذا المقال حاولت أوصل الفكره و اقترح:

- إقامة مشروع استثماري من خلال:
- توفير وسيلة نقل كهربائية للصعود لتسهل الزيارات
- تهيئة ما بداخل الكهف من توفير اضاءات ملائمة
- قسط الطبقات الكلسية من على الزخارف وتوفير إرشادات ومرشد سياحي على مستوى عال.
- هناك كهوف حول العالم تم استثمارها وبإمكان القارئ الاطلاع عليها مثل كهف جينولان في استراليا ويعتبر من أكثر الكهوف زيارة ورافدا للاقتصاد حيث تجذب اكثر من 250 الف زائر سنويا، وكذلك كهف سون دونج في ادغال فيتنام رغم صعوبة التضاريس للوصول الية بسبب تضاريسه والغابات الكثيفة الا انه تم استثماره بالشكل المطلوب واصبح مصدر للإيرادات، وفي كل الأحوال لا تقارن هذه الكهوف بتاريخ كهوف سقطرى بالاخص كهف (حوق _حاله) فهل من جهات استثمارات ستوجه لهذا المشروع الحيوي.....

أبين..
بين زراعة الموز وشحة المياه

بقلم/ م. عبدالقادر خضر السميطي

أبين الخير.. كلما تذكرنا أبين نتذكر مركز البحوث الزراعية، ومركز الإرشاد والتدريب الزراعي، ولجنة أبين الزراعية، وقطن أبين، ومحلج القطن، ومصنع زيت بذرة القطن .

أبين كانت السلة الغذائية لجنوب اليمن، تحديدا أراضي دلتا أبين المتميزة بخصوبة تربتها، واكثر ما يميزها هو موقعها الجغرافي بين وادي بناء والذي فيه سد باتيس التحويلي والذي تتوزع منه مياه السيول إلى عدة قنوات رئيسية، وفقا لبرنامج محدد وسعة محددة لكل قناة، ووادي حسان، والذي لا زال يعاني حتى اليوم من مشاكل عدم القدرة على السيطرة على مياه السيول المندفعة إليه، لعدم استكمال بناء سد حسان .

و تقدر مساحتها الزراعية حوالي ٨٥ الف فدان تقريبا، والتي تجود فيها زراعة كل المحاصيل الفاكهة والخضاروالحبوب وتشتهر أبين بزراعة محصول الموز، والذي ادخل زراعته إليها في خمسينات القرن المنصرم، في منطقة باتيس كأول منطقة يتم زرعتها فيه، كونها غنية بكميات كبيرة من المياه.

وكانت زراعة الموز في منطقة دلتا أبين في ازدهار مستمر، غيرانه لم تتوفر إحصائيات دقيقة بالمساحة المزروعة بالمَوز، ولكن يكفي أن نقول إن دلتا أبين تنتج كمية تتراوح بين 40 إلى 70طن يوميا على مدار السنة.

وتزرع الدلتا الموزوبمساحات متفاوتة، وأهم المناطق الذي يزرع فيها الموز هي باتيس وامجبلة وكبث ويزعق ويرامس والحصن والرواء وجبل لحبوش وأجزاء بسيطة من جعار والديو والمسيمير والكود وزنجبار.

وتعتبر زراعة الموز مكلفة جدا من حيث استخدام مياه الري، غيران زراعة الموز من الزراعات التي تستوعب عدد كبير من الأيادي العاملة تصل إلى المئات من العمال والعاملات، حيث يعملون في قطع و وغسل وفرز وتلميع وتعبئة وتغليف ووزن ونقل الموز، هذا بالإضافة إلى العدد الكبير من وسائل النقل العاملة في نقل الموز إلى الأسواق، كما يشكل الموز مصدر دخل كبير للمزارعين، والعائد منها مجزي جدا، حيث يصل سعر الكيلو الواحد في أيام الذروة إلى ريال، ويصل إلى 500 ريال في أيام الشتاء.200

وما يميز زراعة الموز الإقبال الكبير للاستهلاك، باعتباره من الفواكه المرغوبة بشكل كبير بين المستهلكين، والأسواق مفتوحة لاستيعاب الإنتاج دون أي مشاكل، و تم عمل ثلاجات لبعض المزارعين وبعض التجار المستثمرين لانضاج وخزن وبيع هذا المحصول وفقا لبرامج محدده مسبقا.

ان ما يشكل احد التحديات التي تواجه زراعة الموز هو موجة الجفاف الذي تضرب دلتا أبين والاستنزاف لمخزون المياه الجوفية واستخدام منظومة الطاقة الشمسية في ضخ المياه، والتي شكلت احد المخاوف للمزارعين، ونتيجة لذلك جفت الآبار بسبب عدم التعويض للمياه الجوفية لانقطاع السيول عن أراضي الدلتا وبسبب قلة الأمطار في المناطق التي تغذي الدلتا بالمياه، وفي حال استمرار شحة الأمطار والسيول خلال هذا الموسم سيتضرر الكثير من المزارعين.

وفي راينا أن زيادة مساحة زراعة الموزفي دلتا أبين لم تكن موفقة، بل هي كارثة على الموارد المائية، فقد زاد الحفر العشوائي للآبار دون حسيب ولا رقيب، وقد أثرت زراعة الموزعلى زراعة بعض المحاصيل النقدية مثل زراعة القطن، الذي انحسرت المساحة المزروعة بالقطن من ٧٠٠٠ الف فدان في عام ٨٩ م إلى ٢٥٠ فدان فقط في عام م2022، اضف إلى ذلك عزوف المزارعين عن زراعة الحبوب، مثل الذرة والدخن والذرة الشامية والحبوب بشكل عام.

وينحصر عدد المستفيدين من زراعة الموز في حدود ٢٠٠مزارع، أما بقية المزارعين فقد تصحرت أراضيهم بسبب غزو أشجار السيسبان لأراضيهم، وتعطيل قنوات الري وتهدم بعض من منشاءات الري والإهمال الواضح للقنوات الذي أصبحت غير قادره على استيعاب مياه السيول.

ان الزراعة في محافظة أبين بشكل عام تحتضر، ولا يوجد اهتمام من قبل الدولة، بالإضافة إلى ان مياه السيول أن جاءت يتلقفها مزارعي الموز وتحرم عشرات الآلاف من الأفدنة منها.

إشكالية التنمية في اليمن

م/ علي سعيد صالح

■ كما هو معروف لقد دلت تجارب التنمية الناجحة في جميع دول العالم على ان التعليم العصري ، والاعداد او التدريب الجيد ، و الادارة الحديثة هي التي ترفع بشكل بارزنسبة دخل الفرد و بالتالي الدخل القومي .

و من الظواهر البارزة في تجربة اليمن التنموية ، هي معضلة ادارة الحكم. حيث انعكس ذلك في ضعف او غياب المؤسسات و تهميش المجتمع وتقلص الحريات العامة ، وعدم الالتزام بالمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان و ما شابه ذلك. ان عمليات التحول الديمقراطي في اليمن لا تزال مهمة و ملحة للغاية ، و تستلزم معالجة جذرية و شاملة ضمن رؤية تنموية مستقبلية تدعو لخلق مؤسسات واشاعة الشفافية ، والمساءلة وفق قواعد و ضوابط واضحة.

لقد اعتمدت اليمن في العقود السابقة نمطا تنمويا يقوم بالدرجة الاولي علي استغلال الموارد الطبيعية استغلالا مفرطا ، وذلك بهدف تضخيم الموارد المالية التي كانت تستهلك في مشاريع غير منتجة. و حال عدم توفر هذه الموارد كانت الحكومة تلجا الي قروض خارجية بفوائد مرتفعة ، صرف معظمها لخدمة الدين العام و لم تنجح في توليد تنمية مستدامة في اي مجال.

و من خلال ما تقدم يتبلور لدينا اتجاها لتوصيف سيرورة التنمية في اليمن و افاق تطورها ضمن نسقين متكاملين:

الاول: قياس التنمية علي اساس الانتعاش المستمر في قطاعات الانتاج الاساسية كالزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، مع زيادة واضحة في حجم الخدمات ، دون التركيز الوحيد الجانب علي انتاج الموارد الخام كالنفط والغاز و غيرها.

الثاني: قياس التنمية علي اساس التنمية المستدامة للموارد البشرية في جميع قطاعات التأهيل ، و العمل ، والإنتاج ، و حجم التوظيف المكثف ، و البحث العلمي ، ونقل التكنولوجيا ، و العلوم العصرية.

بعد هدر كثير من الموارد الطبيعية طوال السنوات الماضية دون تحقيق تنمية سليمة ، من شانها ان تدخل تغييرات ايجابية في بنية المجتمع اليمني من جهة، وتمنع استمرار استنزاف الموارد الطبيعية، بات علي الباحث في شئون التنمية ان يعيد النظر في تقديم المنطلقات التي بنيت عليها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنتائج المحدودة التي حققتها في المجتمع.

لقد نبه كثير من الاقتصاديين و الخبراء الي مخاطر الاستمرار في تطبيق الخطط التنموية السابقة، ودعوا الى التخلي عن بعضها، او تغيير الكثير من جوانبها ، ولابد من الاعتراف صراحة في هذا الاطار ، بان هياكل و اليات تلك الخطط لم توفر العدالة في توزيع الثروة و الدخل و تكافؤ الفرص ، لا على مستوي الافراد ولا على مستوي الجماعات والمناطق و الطبقات الاجتماعية في اليمن. في الوقت عينه ، اقترن التطبيق المشوه لخطط التنمية بغياب المشاركة الشعبية، وتفشي الكثير من الممارسات غير الديمقراطية، انتشرت الامراض الاجتماعية، وتدهور نظام القيم و السلوك الفردي والجماعي.

يبرز ايزاء هذا الوضع تساؤل كبير عن قدرة الحكومة على توليد خطط تنموية جديدة تحصن المجتمع اليمني من عيوب الخطط التنموية السابقة ، و تفسح فيه المجال امام المبادرات الاقتصادية الفردية و تمكينها من المشاركة في التنمية الشاملة ، و جعل معيار الكفاءة و الاداء الجيد مقياسا لعمل القطاع العام عن طريق الشفافية ، و المساءلة، والحفاظ على المال العام.، ومعاقبة الفاسدين و المفسدين..

ان قراءة نقدية لمسار التنمية في اليمن خلال السنوات الماضية تقود الى بعض الملاحظات الاساسية و ابرزها:

1- ان سياسة التنمية خلال هذه السنوات قد تميزت بتوجه واضح نحو مشاريع ليس ذو جدوي اقتصادية غير منتجة في الغالب ، و الاعتماد علي النفط والغاز كسلعة تبادلية وكانت من البلدان الاكثر استنز افا لمواردها الطبيعية ، وكان القدر يخبئ شيئا سيحصل في البلاد و بالفعل حصل.

2- تضخم المديونية الخارجية لليمن، ونمو بصورة سريعة لقطاعات خدمية علي حساب القطاعات المنتجة ، وبشكل خاص قطاعي الزراعة والصناعة. كما شهدت هذه السنوات الماضية هدرا ماليا و اقتصاديا، بل و تخريبا بمقاييس واسعة ومذهلة بسبب الاتفاق العسكري غير المبرر و افتعال الحروب الداخلية المدمرة.

3- ان تجاوز ذلك الفشل يتطلب بناء خطط تنموية جديدة تنطلق من تطوير القدرات الذاتية ، و توظيف الطاقات بشكل عقلاني ، ضمن مسار لتفعيل القطاعات الاقتصادية الواعدة بشكل تدريجي و مدروس ، و التكامل الايجابي مع دول الاقليم علي اساس التعاون و تبادل المنافع المشتركة ، و العمل علي توطين العلوم و التكنولوجيا العصرية ، وليس الاكتفاء بنقلها او استيرادها.

■ معقوقات التنمية في اليمن:

لقد اسفر مسار التنمية في اليمن عن مجموعة مهمة من القضايا والمعوقات جديرة بالبحث و التامل لدي البحث عن صيغة مستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبهذا الصدد فقد شخصت الرؤية العامة للتنمية الشاملة والكاملة المستدامة المقدمة من مجموعة الاقتصاد بفريق التنمية الشاملة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل أهم المعوقات التي واجهت التنمية في اليمن خلال السنوات الماضية السابقة وكذا التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية حيث تمثلت بالاتي:

- تصنيف اليمن ضمن قائمة أسوأ عشرين دولة فاشلة في العالم للفترة 2005م إلى 2011م.. واعتبار الاقتصاد اليمني أفقر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط في حين وضع مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لعام 2011م اليمن في المرتبة (154) من بين (187) دولة.

وأوضحت الرؤية أن اهم تلك المعوقات تتمثل بالاعتماد بشكل رئيسي على مصدر عائدات النفط في تمويل الموازنة الحكومية بنسبة لا تقل عن 70% ونسبة أكثر من 80% من قيمة الصادرات.. وتضمين الموازنة العامة للدولة اعتمادات مالية كبيرة غير قانونية ولا مبررة وتصرف لخدمة شرعية الفساد.

- وجود نمو اقتصادي سالب حيث تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (19,01 %) عام 2011م ما يجعل هذا المستوى من النمو يمثل خسارة غير مسبوقة وكذا تدني الخدمات الأساسية وارتفاع مستوى معدل البطالة إلى أكثر من 40% ومستوى معدل الفقر إلى ما يزيد عن 50%.. فضلا عن ارتفاع مديونية الدولة الداخلية في نهاية عام 2012م إلى 2,9 تريليون ريال بجانب استمرار تفاقم عجز الموازنة ومن ثم اللجوء أخيرا لتمويل العجز جزئيا من مصادر تضخمية وتراجع الاحتياطيات من النقد الأجنبي بحوالي 24,4 % وارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملة ابتداء من عام 2011م حيث بلغ معدل التضخم لأسعار المستهلك 23,2% وتضاف إلى ذلك تحديات محدودية مصادر الثروة المائية ونتائج و آثار حرب 1994م في الجنوب و آثار حروب صعدة.

- استشراء الفساد في مختلف أجهزة الدولة وعدم القدرة على كبح جماحه ووجود إدارة مشتتة بين البيروقراطية وضعف القدرة والكفاءة والمحسوبية وضعف نظام المتابعة والمراقبة والمحاسبة لتنفيذ التشريعات والخطط والبرامج الحكومية بالإضافة إلى وجود أوضاع أمنية غير مستقرة و انخفاض مستوى الفاعلية للسلطة القضائية والضبط القضائي وعدم كفاءة خدمات البنى التحتية.. إلى جانب انخفاض مساهمة الاستثمار الخاص المحلي والخارجي بالناتج المحلي الإجمالي وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف الحصول على الأراضي والكهرباء النقل والمصروفات غير القانونية و تدني مستوى كفاءة العمالة المحلية و غياب تطبيق نظام المواصفات والمعايير المعتمدة

- إقليمياً أو دولياً على المنتجات المحلية والواردات الخارجية بالإضافة إلى إغراق السوق بالمنتجات المستوردة المنافسة وعدم فاعلية الآليات المعنية بتشجيع الصادرات وعدم قدرتها على فتح أسواق جديدة للمنتجات اليمنية.

- ومن معوقات التنمية في اليمن في الوقت الراهن تفشّي الفقر والبطالة الذي يعدّ من أهمّ مُعوّقات التنمية الاقتصاديّة والثقافيّة والإنتاجيّة في اليمن، حيث يعدّ اليمن من أكثر البلدان العربية فقراً.

- ارتفاع نسب الأُميّة من الشعب اليمنيّ، وضعف الوعي بأهميّة التّعليم، وكذلك جهل كيفيّة تطوير وتنمية القطاعات في مختلف مجالاتها.

- شحّ المياه الذي يعاني منه اليمن حالياً، حيث أصبحت معظم الأحواض المائية مهددةً بالنّضوب، الأمر الذي يُهدّد حياة الكثير من اليمنيين ويُشغلهم عن التفكير في رفع مستوى الدولة ومواردها، بالإضافة إلى تلوث المياه الشحيحة الموجودة.

- الصراع العنيف الدائر في اليمن من أبرز معوقات التنمية.

- تفشي الأمراض المعدية والخطيرة مثل الكوليرا والدفتيريا.

- الانكماش الاقتصادي لليمن الذي بلغ 50٪.

ضعف المؤسسات اليمنية على اختلاف أشكالها وعدم قدرتها على لعب دور فاعل في عملية التنمية.

- دمار البنية التحتية في اليمن بسبب الحرب والصراعات الدائرة والتي ما زالت مستمرة.

- التحديات الاجتماعية التي تتمثل بالثقافة والتقاليد وعدم المساواة بين الجنسين، ومحو الأمية الذي بلغ نسبة 53.6٪، وتناول القات.

- تحديات بيئية تتمثل بالتصحر وتلوث الهواء بسبب الغازات الصادرة من القنابل، واستخدام المبيدات الحشرية بإفراط..

■ متطلبات التنمية في اليمن:

تتمثل متطلبات التنمية في اليمن بالاتي:

- إيجاد منهاج وطني تقدمي لتحقيق عملية النهضة والتطوير الحضاري الشامل للوطن والمجتمع من خلال وجود إرادة وإدارة ومجموعة من المبادئ والقيم والغايات والوسائل والنظم متلازمة ومتناغمة المفاهيم والأداء يتم ترجمتها إلى أهداف عامة وتفصيلية وسياسيات وبرامج تنفيذية لإقامة التنمية الشاملة المستدامة وتفاعل المجتمع بكل قطاعاته مع هذا المنهاج الوطني بحيث يكون توجه المجتمع نحو التنمية نابعاً من إيمان بذلك المنهاج.

- رفض النماذج الجاهزة لحل مشاكل المجتمع والقيام بالدراسة الواقعية والعميقة والدقيقة للواقع لاستخلاص الحلول التي تتفق وخصوصية المجتمع وتوجهه وتطلعاته وقدراته وإمكانياته والإيمان بأن للشعب الحق بأن يتمتع بحقوقه وحرياته الأساسية وأن يمارسها من خلال توفر مناخ سياسي تحترم فيه حقوق الإنسان وتحمي حريته وممارسات ديمقراطية سليمة فضلا عن الحفاظ على استقلالية القرار الوطني لتحقيق الاستقلال الخارجي لدعم التنمية الداخلية التي تدعم الاستقلال الخارجي وتعزز من قدرة الاعتماد على النفس وحماية الاستقلال الوطني والقومي.

■ اهداف التنمية في اليمن:

وتناولت رؤية التنمية الشاملة جملة من الأهداف لتحقيق تنمية شاملة تتمثل بالاتي :

- اقامة تنمية شاملة مستدامة تحقق الوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات وبناء الإنسان علمياٍ وفكرياٍ واجتماعيا وصحياٍ وثقافياٍ وتأهيله للقيام بدوره في الحياة باعتباره هدف التنمية ووسيلة إنجازها.

- إنجاز إصلاح سياسي حقيقي لخلق بيئة مناسبة للتنمية والاستثمار من خلال توفير الاستقرار السياسي والاستقرار الأمني و إيجاد منظومة من القوانين والتشريعات العادلة والتطبيق الحازم والعادل والمحايد لها.

- وضوح كامل في الخطط والبرامج التنموية وتوفير ضمانات وحوافز كافية للاستثمار وتبني إدارة علمية حديثة كفؤه ومقتدرة لتنفيذ خطط التنمية وتتميز بمصداقية في التعامل وكذا تسهيل وتبسيط الإجراءات وضمان مستوى مقبول ومناسب في الخدمات الأساسية والخدمات المساعدة .

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و إقامة العدالة الاجتماعية لتحرير الإنسان من كافة أنواع السيطرة والضغوط الداخلية والخارجية وصيانة كرامته واحترام حقوقه وحماية حريته وتحرير لقمة عيشه مع نصيب عادل من الثروة والخدمات وتوفير فرص عمل تتناسب مع قدراته وبما يكفل له توفير حياة آمنة ومستقرة في حاضره ومستقبله وإذابة الفوارق بين الفئات الاجتماعية.

- تحقيق تنمية متوازنة ومتكاملة في مختلف المجالات الإنمائية وبالذات في مجال الصناعات التحويلية والصناعات البتروكيماوية والصناعات الخفيفة ومجال الإنتاج الزراعي.

- تحسين مستويات الأمن الغذائي المعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في المجتمع الريفي وتحقيق نمو مستدام في انتاجية القطاع السمكي لتحسين مستويات الأمن الغذائي مع الحفاظ على قاعدة الموارد السمكية بالإضافة الى ضمان تنمية الاحتياط النفطي والحد من تراجع الإنتاج وتوفير حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية وتنمية احتياط الغاز.

- تحسين عوائده الاقتصادية والمالية وتوفير احتياجات السوق لمختلف الاستخدامات وتنمية الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من النشاطات التعدينية.

اما اهداف التنمية في الوقت الرهن تسعى التّنمية الاقتصاديّة إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كما يأتي:

- زيادة الدّخل القوميّ: وهو الهدف الرئيسيّ والأوّل من الأهداف الخاصة بالتّنمية الاقتصاديّة، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزّز التركيبة الهيكليّة للتجارة والصّناعة، ممّا يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحليّ.

- استثمار الموارد الطبيعيّة: يسعى إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحليّة والدوليّة للموارد الطبيعيّة الموجودة على أراضي الدّول؛ عن طريق دعم البنية التحتيّة العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تُقَدِّمُ الدّعم للإنتاج، والخدمات العامّة.

- دعم رؤوس الأموال: توفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامّة، التي تعاني ضعفاً وعجزاً؛ بسبب قلة الادّخار المرتبط بالاحتياطات الماليّة في البنك المركزيّ، والبنوك التجاريّة المشتملة على المال بصفته العاديّة، أو الأوراق الماليّة المتنوّعة، مثل: السّندات.

- الاهتمام بالتبادل التجاريّ: تنمية التجارة، ومتابعة الصّادرات، والواردات التجاريّة المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النّامية، والدول الأخرى؛ وخصوصاً تلك التي تشتري الصّادرات بأسعار مقبولة، تساعد على توفير الدّعم للحاجات الأساسيّة للسكّان.

- معالجة الفساد الإداريّ: وضع قوانين وتشريعاتٍ، تحدّ من انتشار الفساد الإداريّ الذي يؤثّرعلى استقرار القطاع الاقتصاديّ، ويستغلّ موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحليّ، وتعزيز نموّه وازدهاره في المجالات كافّةً

- إدارة الدّيون الخارجيّة: ضرورة متابعة المبالغ الماليّة المدينة على حكومات الدول النامية، والحرص على إيجاد الوسائل والطّرق المناسبة لسداد هذه الديون، ممّا يساهم في تعزيز النموّ الاقتصاديّ، وزيادة النّفقات الخاصّة بالإنتاج.

وكما اسلفنا الحديث ان التنمية في السنوات الماضية لم تحقق النتائج المرجوة منها لا سباب موضوعية وذاتية، فقد رافقت ظاهرة التمدين تبدلات جذرية في بعض جوانب الحياة الاجتماعية، فارتفعت معدلات الإنجاب بشكل بارز، مع وفرة القوى الشابة وارتفاع معدلات الخصوبة، وبلغ معدل النمو السكاني نسبة عالية لم تشهد مثيلا لها من قبل.

وبسبب سؤ توزيع الثروة و الدخل القومي، تحولت ظاهرة التمدين السريع الي ازمة حادة تعاني منها اليمن خاصة بعد ظهور احياء فقيرة، واكواخ البؤس، ومدن الصفيح، وتدني او انعدام كل اشكال السكن الصحي فيها، و تحولها الي بؤر للفساد و باتت مرتعا خصبا لكل الاعمال الغير مشروعة.

ان الحرب التي فرضتها الجماعة الحوثية على البلاد، كان لها اثارها السلبية علي عملية التنمية، مما ادت الي حدوث شرخ واسع في التركيبة المجتمعية يصعب التئامه، والي تهجير قسري وشبه قسري لسكان بحثا عن مناطق امنة و مستقرة.

لقد اداء ضعف التنمية في اليمن الي اتساع الامراض الاجتماعية المختلفة التي نجمت عنها ، الامر الذي يهدد بازمات حادة في المدي المنظور.

لقد كان لتداعيات الحرب الدائرة اثار كارثية حيث أصبحت اليمن أفقر دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعاني من أسوأ أزمة إنسانية في العالم، فأشارت تقارير منظمة الأمم المتحدة أن الصراع اليمني الذي بدأ في عام 2015 دمر اقتصاد البلد وبنيته التحتية، وأسفر عن انعدام الأمن الغذائي، فكان هنالك 24.3 مليون شخص في عام 2021 كانوا معرضين لخطر الجوع والمرض، 14.4 مليون في حاجة ماسة إلى المساعدة، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الريال السعودي وزيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية والنقص الحاد بالإمدادات.

الهوامش:

- رؤية المجموعة الاقتصادية المقدمة لمؤتمر الحوار الوطني.

_تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي فيما يخص التنمية في اليمن.

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

ماليزيا..
تنمية تسمو فوق الاختلافات

د/ سامي محمد قاسم - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

ماليزيا هي دولة اتحادية ملكية دستورية تقع في جنوب شرق آسيا مكونة من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ 329 845 كم2. العاصمة هي كوالالمبور، في حين أن بوتراجاي هي مقر الحكومة الاتحادية. يصل تعداد السكان إلى أكثر من 32 مليون نسمة سنة 2019. ينقسم البلد إلى قسمين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، هما شبه الجزيرة الماليزية وبورنيو الماليزية (المعروفة أيضاً باسم ماليزيا الشرقية). يحد ماليزيا كل من تايلند و إندونيسيا وسنغافورة وسلطنة بروناي. تقع ماليزيا بالقرب من خط الاستواء ومناخها مداري. رأس الهرم الماليزي هو"يانغ ديبرتوان أغونغ" وهو ملك منتخب، بينما يترأس الحكومة رئيس الوزراء. تبنى الحكومة بشكل قريب جداً من نظام وستمنستر البرلماني.

تعد التجربة الماليزية في التنمية من التجارب المهمة، خصوصا في الوطن العربي وخصوصا في اليمن فماليزيا نجحت في الاستفادة من القدرات البشرية ذي الخلفيات الثقافية المتنوعة (نظراً لتعدد الأعراق داخل المجتمع الماليزي) مع وجود العديد من الديانات المختلفة بها إلا أن الجميع شارك في التنمية وسياستها وابتعدوا عن الخلافات السياسية)، كما استطاعت ماليزيا التحول من الاقتصاد المعتمد على تصدير المواد الأولية إلى اقتصاد منفتح عالميا على التجارة والتصدير مع الحفاظ على السمة الوطنية والثقافة الماليزية.

كانت ماليزيا قبل نحو 4 عقود مجتمعا زراعيا لا يعرف سوى زراعة الارز والمطاط و بعض الفاكهة مع معدل فقر يصل 52% غام 1970 ومتوسط دخل سنوي للفرد 350 دولار ولكنها استطاعت تنويع اقتصادها و انتهاج سياسات اقتصادية خفضت الفر إلى اقل من 4% عام 2015 ورفع معدل دخل الفرد السنوي إلى 12600 دولار، فكيف استطاعت ماليزيا تحقيق هذا التحول.

في مؤتمر عقد في مصر قال رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد أن تجربة النهضة في ماليزيا كانت صعبة نظراً لتعدد الأعراق داخل المجتمع الماليزي، ولكن رغم ذلك قرر الجميع أن يضع خلافاته جانباً ويهتم بنهضة ماليزيا. وأضاف أنه: رغم وجود العديد من الديانات المختلفة بها إلا أن الجميع شارك في التنمية وسياستها و ابتعدوا عن الخلافات السياسية، مشيراً إلى أن العمل على تكوين التحالف بين القوى السياسية في ماليزيا من العوامل الأساسية التي أدت إلى نهضتها وكذلك توفير فرص العمل للباحثين عنها والتوجه نحو التصنيع. وأوضح أن ماليزيا خصصت الأراضي الزراعية للباحثين عن عمل لاستيعاب العمالة المتكدسة وهو ما ساعد في تحقيق دخل عن طريقها، ولكنه لم يكن كافيا لاستيعاب اليد العاملة، وكان علينا البحث عن حل آخر. أوضح أن الاختيار وقع بعد ذلك على تصنيع "الشرائح الالكترونية" لما تتميز به من استخدام لأيدي عاملة كبيرة، وعلي هذا الأساس تم إعطاء إعفاءات كاملة من الضرائب لهذه الصناعات، التي عمل بها الآلاف، وتم اكتساب المهارات من خلال تلك الصناعات كالمايكروالكترونيك أو المايكروتشيبس. وأكد أن ماليزيا قدمت إعفاءات ضريبية تصل حتى عشر سنوات، وتم تزويد المناطق المختلفة بالبنية التحتية، والسماح بالاقتراض للمستثمرين الأجانب من البنوك المحلية.

ونلاحظ هنا أن الحكومة الماليزية كانت دائمة البحث والسعي عن حلول اقتصادية لمشكلة البطالة ولم تلتزم بنهج واحد ثابت طويل الامد بل تنقلت بين العديد من الاستراتيجيات من الزراعة للصناعة للخدمات في سعيها للبحث عن افضل الحلول لهذه المشكلة، كما قامت بتوفير بيئة استثمارية مشجعة وجاذبة للاستثمارات المستهدفة.

كما اشار مهاتير محمد أشار إلى أن العامل الرئيسي في نجاح التجربة الماليزية هو الاهتمام بجودة التعليم، لافتًا إلى أن ماليزيا

عقب انتهاء الاحتلال لم يكن بها سوى جامعة واحدة ولكنها أصرت على إيفاد بعثات للتعلم في الخارج، مشيرًا إلى أن ماليزيا الآن بها الكثير من الجامعات الخاصة و الحكومية.

وهو ما يمكننا من القول أن النهج الثاني الذي انتهجته ماليزيا لتحقيق نهضتها هو الاهتمام بالتعليم.

كان الانتقال من دولة ما بعد الاستقلال القائمة على مبدأ عدم التدخل(منذ عام 1957) إلى دولة تنموية تتدخل بعمق في الاقتصاد وفق السياسة الاقتصادية الجديدة(بعد 1971) نقطة تحول كبرى في تاريخ التنمية الاقتصادية الماليزية، جاء هذا الانتقال نتيجة تراكم عوامل مختلفة على مدى فترة طويلة. فقد اقترنت الانقسامات الاثنية مع سوء الادارة الاجتماعية والاقتصادية وانعدام التمثيل السياسي للاثنيات، مما خلق حالة من التفاوت الاقتصادي، ولا سيما بالنسبة لسكان ماليزيا الاصليين. فقد كان السكان الماليو أفقر ويعانون من مستويات معيشة أدنى من السكان الصينيين والهنود. استرعت هذه المشكلات اهتمام وتدخل الدولة، فكلما طالت المشكلة تعمق انقسام البالد وازدادت حدة التفاوت بين السكان الامر الذي شكل خطرا على الامن الوطني وعائق أمام التنمية المستقبلية لماليزيا.

كانت الرغبة في معالجة هذه المشكلة بالطريقة المواتية أحد أسباب اتخاذ القرار بالانتقال إلى نهج الدولة التنموية.

وبإلقاء نظرة سريعة على مشكلة اختلاف الاثنيات في ماليزيا نجد انه وبينما عملت نخبة الماليو في الوظائف الحكومية، اعتزم البريطانيون إبقاء عامة الماليو(49 في المائة من السكان(في قطاع الزراعة التقليدية، فلم يسمحوا لهم ببيع أراضيهم للأجانب بهدف المحافظة على أسلوب حياتهم التقليدي وتقليل احتمال معارضتهم للسلطة البريطانية كذلك لم يكن لدى الماليو دافع قوي لدخول صناعات جديدة مثلا لقصدير والمطاط، حيث لم يكونوا يمنحون التجار نفس النظرة الايجابية التي يمنحونها للقادة السياسيين، كما أن أراضي الماليو كانت فقيرة في القصدير، ولم تكن عائدات صناعة المطاط قادرة على تعويض الزراعة التقليدية بسبب القيود المفروضة على حقوق الملكية. لذلك تم استبعاد الماليو من الانشطة الاقتصادية الجديدة التي بقيت بحوزة الصينيين والهنود. وعلى الرغم من مصاعب الانتاج بدون التكنولوجيا، كان الصينيون والهنود يحققون إيرادات أعلى من الماليو، مستفيدين من الاهمية الكبيرة التي أولاها البريطانيون لتجارتهم مع الدول الغربية. كذلك استفاد الصينيون والهنود من اندماجهم في الاقتصاد العالمي، على عكس الماليو الذين بقي إنتاجهم محصورا في الاستهلاك المحلي.

كان الاقتصاد الماليزي مليئا بالتفاوت بين الاثنيات، سواء من حيث الموقع الجغرافي أو نوع النشاط الاقتصادي أو مستوى المعيشة ،وكانت أحوال الصينيين والهنود أفضل بكثير من أحوال الماليو.

أعلنت الحكومة السياسة الاقتصادية الجديدة عام 1971، استند تصميم السياسة الاقتصادية الجديدة إلى (نظرية تكبير الكعكة) والتي يفترض أن تعود بالفائدة على جميع الاطراف.

عنت هذه النظرية تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة في سياق اقتصاد يتوسع بشكل سريع ومستمر، الامر الذي من شأنه خلق فرص العمل ومؤسسات تجارية تستوعب جميع الماليزيين، بمن فيهم الفقراء. بالإضافة إلى منح الماليو حصة أكبر من

المكاسب الناشئة وتمكين من المشاركة بشكل أكبر في قطاعات الاقتصاد الحديث، ولا سيما التجارة والصناعة، دون حرمان الاثنيات الاخرى من وظائفها الاقتصادية القائمة أو ثرواتها أو نصيبها المشروع من كعكة الاقتصاد الاخذ في الاتساع..

ما ميز السياسة الاقتصادية الجديدة عن السياسات العامة السابقة أمران مهما، هما:

• إيلاء الوحدة الوطنية المزيد من الاهتمام بوصفها هدف التنمية الوطنية وبناء الدولة، وبالتالي كان من المقرر جعلها أولوية سابقة على أي قضايا أخرى. في هذا السياق، تم تعريف الوحدة الوطنية بوصفها حالة سياسية يتجاوز فيها الولاء والتفاني للامة (من قبل المكونات المتنوعة ضمن الشعب الماليزي) جميع الولاءات الاخرى.

• الدولة مسؤولة عن لعب دور نشط وفاعل أكبر بكثير في الاعمال الاقتصادية والتجارية.

كانت السياسة الاقتصادية الجديدة عبارة عن خطة طويلة المدى، وكان لها هدفان رئيسيان من المفترض تحقيقهما ضمن فترة زمنية مقدارها 20 عاما(1990 – 1971).

لعبت الدولة دورا فاعل عبر التنظيم الصارم لقطاع الاعمال. فقد تعززت صلاحيتها التنظيمية من خلال قانون التنسيق الصناعي لعام 1975 وإنشاء لجنة الاستثمار الاجنبي لضمان الامتثال لمتطلبات إعادة الهيكلة وفق السياسة الاقتصادية الجديدة.

ويمكن القول ان النموذج التنموي الماليزي بني على خمسة ركائز اساسية

ووفقا لتلك المرتكزات مر الاقتصاد الماليزي بمراحل عديدة حتى وصل إلى موقعه بين الاقتصادات الكبرى في العالم، بدأت تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا منذ الاستقلال في عام 1958. حيث مالت ماليزيا إلى الاعتماد على القطاع العام بدلا من الاعتماد على القطاع الخاص، الذي كان سائدا خلال الاستعمار البريطاني في ماليزيا، حيث سياسة الاعتماد على القطاع العام الذي جاء في إطار

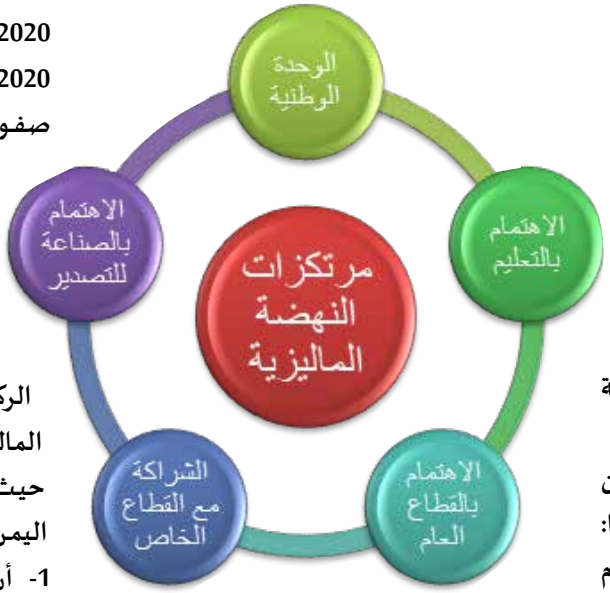

المرحلة الأولى من التنمية الماليزية بدءا من اتجاه التصدير، بدلا من استيراد والذهاب إلى الصناعات الإلكترونية، وهي الصناعات التي تعتمد على العمالة المكثفة وكانت الخطوات الأولى للنجاح، أما المرحلة الثانية والثالثة بدأت في أوائل الثمانينيات واستمرت حتى عام 2000، في البداية تم خفض العمال الأجانب وزيادة القوى العاملة الوطنية لخفض مستوى البطالة الذي كان أعلى بنسبة 52٪. وركزت على مجموعة جديدة من الصناعات لتحل محل الواردات من أجل دعم الاقتصاد الماليزي وتقليل اعتماده على الخارج، وتشمل المرحلة الثانية والثالثة خمس خطط تستهدف مجموعة من الأهداف التي ترفع النمو في الاقتصاد الوطني وتزيد معدلات التصدير بدلا من استيراد وتحديث البنية التحتية الأساسية للاقتصاد الماليزي، وقد بدأ العمل في المرحلة الثالثة على النحو الذي حدده مهاتير محمد، وكان يسمى «رؤية 2020»، التي بدأت في عام 1990 وتنتهي في عام 2020. تهدف هذه الرؤية إلى نقل ماليزيا إلى صفوف الدول المتقدمة.

ويبقى السؤال هنا كيف يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية في الواقع اليمن؟

يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية في الواقع اليمن من خلال استنباط الركائز الخمس التي اعتمد عليها النموذج الماليزي في الواقع اليمن.

حيث يجب على القيادة السياسية الحالية في اليمن:

1- أن تضع من ضمن اولوياتها البحث عن اليات لتوحيد القوى والجهود في اطار توحيد القوى الوطنية والبحث عن مشروع يستوعب الجميع في اطار نظام عادل لا يستثني أحد ويعيد انصاف جميع من حرموا من حقوقهم السياسية والاقتصادية ومحاولة التمكين السياسي والاقتصادي لهم بما لا يؤثر على حقوق الاخرين.

2- دعم القطاع العام وفقا لرؤية واضحة وخطط واقعية لاستعادة دوره في دعم الاقتصاد والمشاركة في التنمية وفقا لتوجه حكومي.

3- خلق شراكة فاعلة مع القطاع الخاص وفقا لأهداف محددة مع تقديم الدعم له لتعزيز مساهمته في خلق التنمية.

4- الاهتمام بالتعليم كمرتكز هام لتحقيق التنمية.

5- وضع خطط اقتصادية مرنة مزمنة واضحة الاهداف تراعي الوضع الحالي وتسعى لتحقيق اهداف واضحة مع تحديد الأولويات وجهات التنفيذ، قابلة للقياس والتقييم.

إلى من يهمه الأمر:
الأسعار... الأسعار

د. حسين الملعسي

الأسعار كارثة حقيقية تضرب بلهيبها المواطن في مقتل فهي سبب كل المآسي في هذا البلد ، والذي يعد واحد من بين أفقر بلدان العالم ، وليس ذلك فحسب بل هو بلد يسوده واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم وفقًا لتقارير الأمم المتحدة ؛ حيث يحتاج حوالي أكثر من ٢٠ مليون شخص للمساعدات الإنسانية وحوالي ١٩ مليون شخص يعانون من إنعدام الأمن الغذائي بالإضافة لمؤشرات سوء التغذية المنتشرة بين هذا العدد الهائل من السكان وهو البلد الذي يعاني أكثر من ٨٥٪ من الفقر الحاد.

يستورد اليمن حوالي ٩٠٪ من الطعام وغيرها من السلع الغذائية وهو الأمر الذي يعرض الأمن الغذائي لأزمات خطيرة ؛ بسبب التغيرات في الأسعار العالمية والانهيار التام في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية المستخدمة في سداد فاتورة الغذاء المستورد لسكان البلد البالغ عددهم حوالي ٣٠ مليون نسمة تقريبًا.

هذا وقد سببت الأزمات والحروب المستمرة تدهورًا كبيرًا في القدرة الشرائية الحقيقية للدخول المتدنية للسكان ؛ وذلك لأسباب عدة أهمها تراجع سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار من ٢١٥ ريال قبل الحرب إلى ١١٥٠ ريال في تاريخ ١٨ يونيو ٢٠٢٢م ، الأمر الذي أدى إلى زيادة أسعار السلع الغذائية بأكثر من نسبة تدهور سعر صرف الريال اليمني حيث تضاعفت الأسعار حاليًا حوالي ست مرات مقارنة بفترة ما قبل الحرب.

إن ما يزيد من مآسي السكان هو ثبات الأجور والدخول بشكل عام دون تغيير يذكر في ظل انهيار سعر صرف الريال وزيادة نسب التضخم بشكل غير مسبوق ، وبالتالي ارتفاعات متتالية لأسعار السلع الأساسية جعلت الناس غير قادرين على سد حاجاتهم من الغذاء لحفظ الحياة البشرية من الموت جوعا.

ولبيان حجم المأساة الإنسانية نحاول إيراد أمثلة من الواقع المعاش في مدينة عدن لحالات منتقاة لبعض أسعار السلع الغذائية والأجور لفئات منتقاة من الموظفين في جهاز الدولة في محاولة مبسطة لدراسة القدرة الشرائية للأجور في ظل الأسعار السائدة في أسواق العاصمة عدن.

أسعار السلع مايو 2022م	
السلعة	السعر بالريال
كيس الأرز 40 كيلو	60000
كيس دقيق 50 كيلو	37000
سكر برازيلي 50 كيلو	43500
درزن فاصوليا	9000
درزن فول مدمس	7500
زيت 4 لتر	10000
زيت 8 لتر	20000
زيت 20 لتر	46000
كيلو لحم	12000
كيلو دجاج	4400
طبق بيض	4500
دبة بترول	25000

المرتبات لشهر مايو 2022م لفئات مختارة		
الموظف	المرتب بالريال	القيمة الشرائية للمرتب مقابل سلع أساسية
أستاذ جامعي	300000	5 كيس رز أو 7 أكياس سكر أو 12 دبة زيت
معيد	80000	كيس و300 جرام ارز أو 4 علب زيت طبخ الطعام
مدرس في التربية	93000	كيس أرز + كيس دقيق
وكيل وزارة متقاعد	180000	3 أكياس أرز فقط
عميد متقاعد	70000	كيس أرز + 1 زيت
عميد	180000	4 أكياس سكر
مدير عام متقاعد	176000	7 دبات بترول
مدير عام	100000	4 دبات بترول
مدير إدارة متقاعد	142000	3 أكياس سكر + كيلو لحم
موظف متقاعد	75000	2 كيس دقيق
عقيد	180000	4 عبوات زيت الطبخ 20 لتر
موظف مستودعات	40000	2 دبة زيت طبخ عبوة 8 لتر
متعاقد	20000	علبة زيت الطبخ فقط
مهندس	150000	2 ونصف كيس أرز

سدد عدن نت

بأسرع طريقة

من تطبيق #بنك_القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank

www.qtbbank.com

* تطبّق الشروط والأحكام